أوّلا:

داء الحاكميّة
قراءة في طبيعة الأزمة التّونسيّة
منذ 2011

تعيش بلادنا منذ انتخابات أكتوبر 2011 ما يشبه التيه السّياسيّ، يشهد عليه تعدد الحكومات وتشتت الأحزاب وقصر عمرها وتذبذب نتائجها من انتخابات إلى أخرى، وصولا إلى سياق معاكس يضرب الأحزاب والانتخابات والسياسة باعتبارها شأنا عاما. وقد دفعت السياسات العموميّة الثمن الأبرز لهذا التيه من خلال تراجع الاقتصاد وتدهور الوضعية الاجتماعيّة نتيجة البطالة والارتفاع المشط للأسعار ولمديونية الدّولة. فأصل الأزمة في تونس سياسيّ وألقى بظلاله على باقي مجالات الحياة بما فيها الوضعية الاقتصاديّة والاجتماعيّة. وبالتّالي فإن المدخل الواقعي لحلّ الأزمة يبقى سياسيا وليس اقتصاديّا كما يرى البعض. فقد تقلدت عديد الكفاءات في المجال الاقتصاديّ مناصب في الحكومات المتعاقبة لكنها لم تكن قادرة على الفعل، بالرّغم من وجاهة بعض الإصلاحات المقترحة، لأن طبيعة الرهانات السّياسيّة لا تسمح بذلك. والحديث هنا عن أولوية السّياسيّ كمدخل وكإطار من أجل تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعيّة وجودة الحياة. لكن، إذا كان هذا المنطق السّياسيّ لتحليل الوضعية ينطبق على المرحلة الممتدة من أوّل انتخابات حرّة سنة 2011 إلى موفى جويلية 2021، فإنه من الصعب تحليل وضعيّة الانفراد السّياسيّ لقيس سعيّد بمختلف شؤون الحكم بنفس منطق المعقول السّياسيّ الّذي حكم العشرية

الّتي سبقته. فنحن نفهم ما قامت به «النهضة» في إطار الإيديولوجيا السّياسيّة للإسلام السّياسيّ، كما نفهم تدبير النداء وما تفرّع منه في إطار عنوانه العامّ الفساد والانتهازية السّياسيّة، لكن سياق المرحلة القيسيّة بتركيزها المفرط للحكم في يد شخص واحد وبديماغوجيا خطابية تكاد تتعارض مع أي منطق، تتطلب توسيع زاوية النّظر وعدم الاقتصار على المنطق السّياسيّ التقليدي.

ليس من باب المبالغة إذن الحديث عن نوع من التيه السّياسيّ الجماعيّ بعد الثّورة. وهو يعود في جزء منه إلى غياب الفهم العقلاني لطبيعة السّياق البعد-ثوري (Un contexte postrévolutionnaire) في علاقته بمسار تطوّر الدّولة إضافة إلى غياب الرؤية على المدى المتوسط والبعيد. كما يعود في جزء آخر منه إلى الاختلاف حول الأسس الّتي تمثّل إطار العيش المشترك في إطار التنوع السّياسيّ. فنحن مختلفون حول الدّولة واستقلالها، وحول طبيعتها وحتّى حول شرعية وجودها (أمام تشكيك ثقافات ما قبل الدّولة الإسلامية والعروبية).نحن مختلفون حول الدّيمقراطيّة وطبيعتها وجدواها حيث أصبحت الانتخابات مجرّد وسيلة لإكساء الشرعية على التّوجّه نحو السيطرة على الدّولة واستعمال السّلطة للصالح الخاص وليس للصالح العامّ منذ 2012. كيف التوفيق بين من يرى في الحرّيّة مطلبا شعبيا وبين من يرذّلها ويرى فيها التفافا على المسائل المعيشيّة؟ كيف التوفيق بين من يناضل من أجل الحرّيّة وبين من يعتبرها حيلة غربية لتحطيم الدّول؟ لقد وصلنا إلى حدّ الاختلاف حول جدوى الحرّيّة، بعد انفراد قيس سعيّد بالسلطة، مفضلين عليها الحاكم القوي وحتّى التّسلّط السّياسيّ والظلم. نحن مختلفون حول الثّورة بين من يعتبرها كذلك وبين من يعتبرها انقلابا

وحتّى خيانة. كيف التوفيق بين من يرى في الثّورة مؤامرة أمريكية وبين من يرى فيها هبَّة وطنيّة من أجل البناء المواطنيّ والحقوقيّ؟ كيف التوفيق بين من يعتبر تونس مستقلّة بجهد مناضليها وبُناتها ومن يشكّك في الاستقلال ويعتبر بورقيبة خائنا (سرديّة الإسلاميّين والعروبيّين)؟ كيف التوفيق بين من يرفض الدّيمقراطيّة بداعي أنّها غربيّة مفروضة من أجل ضرب الاستقرار، وبين من يرى فيها مستقبل البلاد. قد تفسّر حدّة هذه الاختلافات، إلى حدّ ما، صعود من يمثل منطق القضاء على الاختلاف وتركيز حكم اللون الواحد باسم الشّعب الواحد وراء قائده الأوحد.

من جهة أخرى، لا توجد سرديّة مشتركة لمختلف المكاسب التاريخية لتونس والّتي من المفترض أن نَبنيَ عليها مستقبل البلاد. لذلك كان تطرّف الخطاب والاتجاه نحو القصوويّة بين الفاعلين السّياسيّين، سواء باسم التّكفير أو باسم التّخوين والعمالة، النتيجة الحتميّة لهذا الخلاف حول الأساسيّات الّتي تحكم العيش المشترك. أنّه لمن المهمّ وضع تشخيص يأخذ بعين الاعتبار كلّ هذه المستويات بهدف ضمان الخروج برؤية أوضح تساعد على طرح بدائل ملائمة وتساهم في بناء أسس العيش المشترك بسردية جامعة لأغلب التونسيات والتونسيين. والأهم من ذلك، أنْ نضع حدا للانحراف نحو منظومة التّسلّط واستعادة وجاهة السّياسة كوسيلة للتفكير وللتصرف في الشّأن العامّ.

في هذا الإطار، أقدّم معطيين عامين من أجل محاولة فهم أعمق للأزمة وذلك قبل الدخول في تفاصيل الوضع في تونس منذ الثّورة. أوّلا عدم التناسب بين الإمكانات الهائلة الّتي فتحتها الثّورة كحدث تاريخي من جهة، ثمّ، من جهة ثانية، الإمكانات الفكريّة للطبقة السّياسيّة الّتي بقيت حبيسة

الماضويّات أو التحنّط الإيديولوجي أو نضاليّة ما قبل الثّورة. ثانيا، وهو الأهمّ، ذلك التّعارض بين سياق التحوّل التاريخيّ ذي المضمون «التقدميّ» بعد الثّورة وبين تغلغل ثقافات ما قبل الدّولة في المجتمع وعلى رأسها حركات الإسلام السّياسيّ. حيث تمّ تحويل العمليّة السّياسيّة من رهان إتمام البناء المواطنيّ وعقلنة التصرف في الشّأن العامّ إلى رهانات الحكم والتحكّم في الدّولة بعقلية سلطانية أحيانا، أي بعقل الحاَكِميَّة[1].

[1] أستعمل مصطلح الحاكميّة هنا في معناه الأصليّ الّذي ارتبط بالصّراع في بدايات الإسلام حول الحكم وتحديد من يحكم، بين المنظور الشيعيّ، والسنّيّ والخوارجيّ.

1- مدخل نظريّ

إذا بدأنا بأصل الحدث المؤسس للوضع الجديد سنة 2011، أي الثّورة، نقول أنّه من البديهي إلاّ يتطابق التحليل المعرفي مع نظرة الفاعلين الاجتماعيّين. فالرؤية العلمية تبقى محكومة بهاجس البحث الموضوعي في ظاهرة مركبة، في حين يبقى الفاعل الاجتماعيّ رهن ذاتيته في إطار هواجس الواقع اليومي وانتظاراته. ومن الطبيعي أن يربط هذا الفاعل كلّ انتكاسات واقعه بالحدث المؤسس للمرحلة الجديدة. بل ذهب البعض أبعد من ذلك باعتبار الثّورة عملا خارجيا تمّ التدبير له من أجل ضرب الدّولة. لكن علينا أن نعي بأنّ الثّورة لم تكن ضدّ الدّولة الوطنيّة، بل على العكس من ذلك تدخل ضمن مسار تطوّرها منذ تأسيسها بعد الاستقلال إلى اليوم. فكما أنّ الثّورة مؤشر على تطوّر الدّولة (بمعناها الشّامل كتنظيم Une organisation)، فإن عراقة تقاليد الدّولة هي الّتي منعت تحوّل الثّورة إلى مظاهر عنف شامل كما شهدته بلدان عربية أخرى. إنّ ما شهدته تونس بين 17 ديسمبر 2010 و14 جانفي 2011 يدخل ضمن التطوّر «الطبيعي» للدّولة الوطنيّة التّونسيّة بالانتقال من الحكم الأحادي نحو التشاركيّة السّياسيّة من أجل ضمان الحقوق. كما ينخرط في إطار أشمل هو تطوّر كلّ شعوب العالم باتجاه الحرّيّات لأنّها تمثّل أساس تقدم الشعوب. نقول ذلك كي نخرج من عقلية المؤامرة الّتي صاحبت الفكر العربي عموما منذ دخوله

عصر الحداثة والّتي تعكس عجزا على مواجهة الذّات وتناقضاتها ممّا أغرق هذا الفكر في المحافظة وفي الماضويّات وفي المشاريع الاستعاديّة.

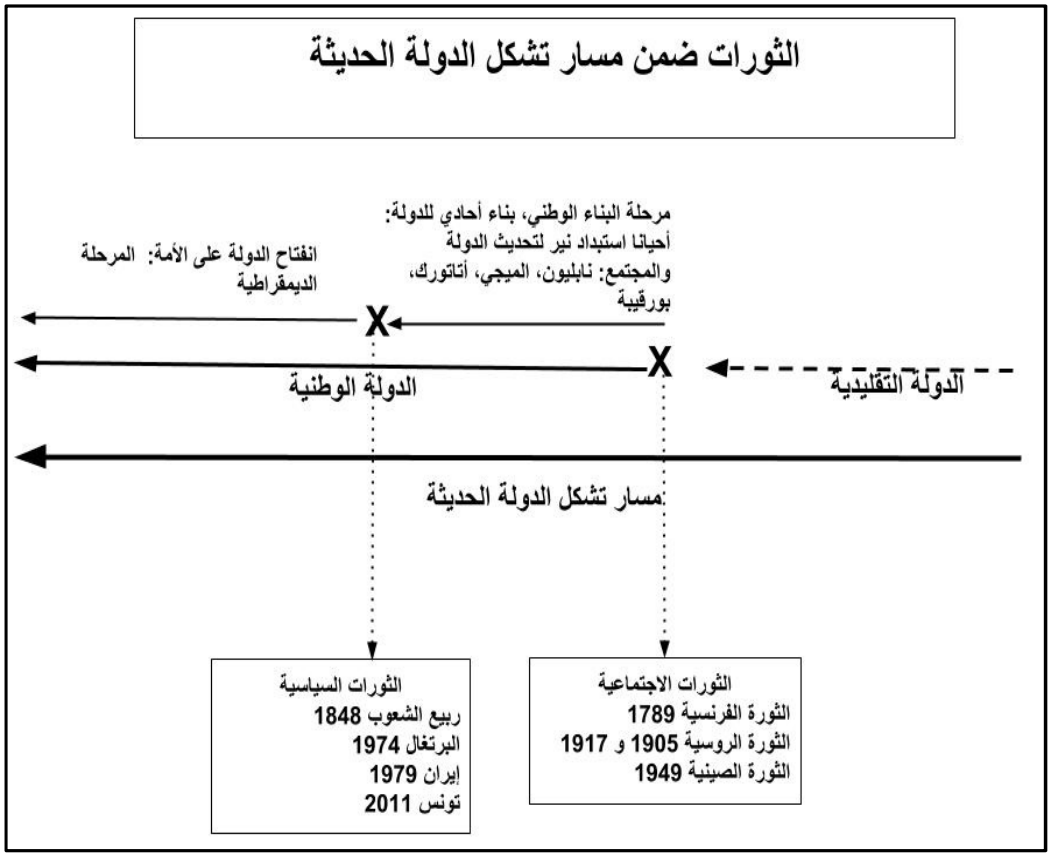

رسم 1: الثورات ضمن مسار تشكّل الدّولة الحديثة

كما نرى من خلال الرسم البياني (من كتاب «الدّولة والثّورة والحداثة»)، تدخل بعض الثورات ضمن الانتقال من الدّولة التقليدية نحو الدّولة الحديثة، مثل الثّورة الفرنسية 1789 والثّورة الروسية 1917 والثّورة الصينية 1949. وهي تمثّل التحوّل من نمط الدّولة والمجتمع الفلاحيّين التقليديّين نحو نمط الدّولة الوطنيّة الحديثة حيث يتفوّق عالم المدينة. أنّه نموذج الثورات الاجتماعيّة. وهي ثورات قليلة في التّاريخ الحديث والمعاصر، لكنها شاملة وتؤدي عادة إلى تغيير جذري وسريع لهياكل الدّولة والطبقات الاجتماعيّة كما تكون عادة نتيجة صراع طويل بين

الطبقات. هذا ما شهدته فرنسا بعد ثورتها من خلال تراجع طبقة الأرستقراطية لصالح الطبقة الثالثة من البرجوازية وأصحاب المهن الحرة والشرائح الشعبية الطامحة إلى العدالة. وهذا ما حصل أيضا في الحالة الروسية بعد ثورات 1905 و1917 بتراجع الأرستقراطية الزراعية لصالح طبقة العمال والمزارعين كما حصل في الحالة الصينية سنة 1949. أمّا على المستوى السّياسيّ فقد أفرزت هذه الثورات تحوّلا هيكليا بالانتقال من الدّولة السلاليّة، أي الدّولة التقليدية، نحو الدّولة الوطنيّة. فالثورة الاجتماعيّة في النّهاية ثورة ضدّ نمط من الدّولة من أجل نمط آخر ومن الصعب مقارنتها بالثورات السّياسيّة.

أمّا الثّورة السّياسيّة، فمرتبطة بالانتقال، ضمن نفس إطار الدّولة الوطنيّة، من نظام احتكار التمثيل، أو التمثيل الأحادي في إطار تسلطي، حسب الوضعيات، نحو النّظام التعدّدي. لكن بالرّغم من أنّها ثورات سياسيّة، فعادة ما تتم على خلفية اجتماعيّة مثل التهميش الاجتماعيّ وهنا يأتي التلازم بين البعد الاجتماعيّ، أي بين العدالة الاجتماعيّة ومستوى العيش أو جودة الحياة ومسألة الحرّيّات. وقد كان ذلك بارزا في الثّورة التّونسيّة. فالمطالبة بالحقوق الاجتماعيّة تستوجب فرض المشاركة المواطنيّة في الفضاء العموميّ الّذي كان محتكرا من طرف الحكم الأحادي. لذلك عادة ما يكون سياق ما بعد الثّورة السّياسيّة ليبراليا بامتياز. فعلى المستوى السّياسيّ يتمّ تركيز الشروط المؤسساتية والقانونية للتعددية السّياسيّة من أجل ضمان الحقوق. أمّا على المستوى الاقتصاديّ فتكون استعادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد من أهم الرّهانات في انتظار مراجعة نموذج التّنمية القديم. وتدخل في هذا الإطار ثورات ربيع الشعوب في أوروبا سنة

1848 والثّورة البرتغالية سنة 1974 والثّورة الإيرانية سنة 1979 رغم تحولها إلى ثورة ذات صبغة دينية، وكذلك الثّورة التّونسيّة سنة 2011.

والثورات في التّاريخ هي مجرّد لحظات قطع مع السّلطة تمثّل فرصة للبناء، تدخلها المجتمعات والدول بحسب إمكاناتها لتعطيها وجهة ما. إنّ تغلغل الإسلام السّياسيّ الشيعي في المجتمع الإيراني، هو ما أفرز المنحى الديني الشمولي سنة 1979 وليست الثّورة. كذلك في تونس، بيّن واقع ما بعد الثّورة قوّة الإسلام السّياسيّ من حيث امتداده المجتمعيّ بالرّغم من تقاليد التحديث التّونسيّ. وكما في الحالة الإيرانية، لعب معطى الإسلام السّياسيّ، باعتباره يمثل ثقافة من بين ثقافات ما قبل الدّولة، دورا بارزا في تحويل وجهة الانتقال السّياسيّ والمجتمعيّ في تونس بعد 14 جانفي وفي محاولات الرِدّة إلى ما قبل الدّولة. كيف ذلك؟

تبقى السّياسة، من حيث مادتها الأساسيّة ومن حيث المنطق العامّ الّذي يحكمها، على ارتباط وثيق بمراحل تطوّر الدّولة-الأمة أي الأمة السّياسيّة. ففي كلّ مرحلة تدور السّياسة حول إشكالية عامّة كبرى ولكل مرحلة منطقها الخاص الّذي يحكم العمليّة السّياسيّة ورهاناتها. وتتوالى المراحل حسب تراكم التجربة سياسيا (قوانين ومؤسّسات وفاعلين) ومجتمعيا (مدى الانخراط المجتمعيّ واستيعاب التحولات من طرف المواطن). في مرحلة التّأسيس، كما في تونس مباشرة بعد الاستقلال أو كما في زمن نابليون في فرنسا أو زمن كمال أتاتورك في تركيا، عادة ما تكون الدّولة هي المادة الأساسيّة للسياسة، والمنطق الّذي يحكمها هو فرض التجانس. إذ تتمحور السّياسة في مرحلة التّأسيس الوطني حول الدّولة وما هو ضدّ الدّولة مثل الثقافات التقليدية العشائرية، والطائفية والجهوية

والدينية. ضمن هذا المنطق حاول بورقيبة مثلا تحييد كلّ هذه الثقافات إلى حدود بداية السبعينات. أمّا المنطق الّذي حكم هذه السّياسة فهو فرض التجانس حول الدّولة وحول الهوية الوطنيّة الجديدة حتّى عن طريق استعمال الإكراه الأقصى، أي قوّة الدّولة. لذلك لا تصاحب هذه الفترات التأسيسية عمليّة ديمقراطية في أغلب البلدان. وتكمن أهميّة هذه المرحلة في بناء الإطار المشترك وهو الدّولة الوطنيّة بهويتها وإدارتها ونخبتها.

في مرحلة ثانية وفي سياق مسار تطوّر الدّولة تتشكل النخب والتشكيلات الوسيطة المختلفة، أحزابا ومنظمات وجمعيات. خلال هذه المرحلة يصبح موضوع السّياسة هو الحكم وذلك في مستويين: المستوى الأول هو مستوى شرعية الحكم الأحادي، سواء أكان فردا أو حزبا أو مجموعة ما. ثمّ المستوى الثّاني هو مستوى التّمثيليّة أو التّشاركيّة السّياسيّة. فموضوع الحكم هنا يدخل في إطار المطلبيّة الدّيمقراطيّة. وهذا ما عاشته تونس تقريبا منذ بداية السبعينات إلى انتخابات سنة 1981 وإلى 7 نوفمبر 1987 ثمّ إلى الثّورة. كلّ هذا يدخل، من وجهة نظر تاريخية، في مسار المطلبيّة الدّيمقراطيّة وفي إطار تطوّر الدّولة.

أمّا في المرحلة الدّيمقراطيّة (انتقال أو استقرار ديمقراطي) فمن المفروض أن تتراجع إشكالية هوية الدّولة وحيادية أجهزتها لأنّه تمّ حسمها خلال مرحلة التّأسيس وما بعده وتَشكّل حولها إجماع. كذلك لم تعد إشكالية الحكم مطروحة بحكم التداول الدّيمقراطيّ على السّلطة. بالتّالي، وعلى عكس مرحلة بناء الدّولة الوطنيّة، يكون الموضوع الأساسيّ للسياسة في المراحل الدّيمقراطيّة هو تسيير الشّأن العامّ (اقتصاد، خدمات...) والتحدّيث المؤسساتي والمجتمعيّ وخاصّة ضمان العدالة الاجتماعيّة وما يصاحبها من جودة الحياة. فهذا المعطى الأخير حاضر بقوّة في أغلب

الدّول العريقة في الدّيمقراطيّة بتعبيرات مختلفة. وهذا يعني، من وجهة نظر تاريخية إلى حدّ الآن، أنّ العدالة الاجتماعيّة، باعتبارها منظومة من الحقوق، لا يمكن أن تبرز سواء كموضوع للنقاش أو كمطلب إلاّ في ظلّ الحرّيّة. أي أنّ الحرّيّات، أو الحرّيّات السّياسيّة بالأساس، هي الّتي تفتح الباب للحقوق بما فيها العدالة الاجتماعيّة وجودة الحياة. لذلك تتطوّر كلّ الدّول نحو التّمثيليّة (La représentativité) الدّيمقراطيّة ونحو الحرّيّات في إطار يشبه الحتمية التاريخية والسؤال هو حول الثمن الّذي ستدفعه تلك الدّولة أو ذلك الشّعب نتيجة تأخّر تركيز منظومة الحرّيّات والحقوق في إطار ديمقراطي. لكن هذه الحتمية لا تنفي مخاطر التراجع الدّيمقراطيّ وهي معروفة وحصلت في بلدان ذات عراقة في هذا التقليد. أمّا المنطق الّذي يحكم السّياسة في المرحلة الدّيمقراطيّة فهو منطق التصرف في الاختلافات عن طريق الانتخابات المعبرة عن الخيارات الشعبية وعن الشرعية. وهذا في الحقيقة ما بدأ العمل عليه طوال سنة 2011 في إطار تشاركيّة بين الدّولة وبين القوى المجتمعيّة ممثلة في الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثّورة. وهو ما لاحظناه أيضا من خلال تواصل الإدارة مباشرة بعد الثّورة وتوجهها ولو باحتشام نحو عدم التسييس (Dépolitisation). فقد كان العنوان الأبرز لسنة 2011 هو الانتقال السلمي للسّلطة بفضل احتضان الدّولة للثّورة وبداية العمل على وضع الأسس الضامنة للانتقال الدّيمقراطيّ. لكن للأسف، مثّل صعود قوى سياسيّة تتعارض في طبيعتها مع مسار تطوّر الدّولة، ضربة لهذا التطوّر التاريخي، ممّا أدخل البلاد في حالة من عدم التأقلم الهيكلي بين متطلبات المرحلة تاريخيا (الدّيمقراطيّة والعدالة الاجتماعيّة وجودة الحياة ومعالجة القلق الاجتماعيّ) وطبيعة الفاعلين وممارسة الحكم.

2- حاكميّة التسيُّب
2021-2011

ماذا حصل بعد انتخابات أكتوبر 2011 وأين التقصير؟ نقطتان تستوجبان التوضيح قبل الإجابة على هذا السّؤال. أوّلا، وكي نقطع مع العقم الفكريّ للخطاب «المؤامراتيّ»، لا بدّ من التأكيد على أنّ وصول الإسلام السّياسيّ إلى الحكم كان متوقّعا لدى عديد الباحثين منذ عشريّات سابقة للثّورة. كما لا بدّ من التأكيد على أنّ فكر هذا التيار هو إفراز لوضع داخليّ بالنظر إلى طبيعة ثقافتنا السائدة وبالنظر إلى الانكسارات التاريخية منذ القرن 19. وأُذكّر هنا بأنّ حركة النهضة كانت قد شاركت في انتخابات سنة 1989 بقوائم مستقلّة وكانت الحركة السّياسيّة الثانية بعد حزب التجمع الدستوري الدّيمقراطيّ الحاكم. كما يجب الإقرار بأنّ مجمل الإسلاميين من إخوان ومن سلفية مثلوا مباشرة بعد الثّورة التيار الأوسع شعبية، وتدلّ على ذلك بعض المؤشرات مثل ضخامة تجمّعاتهم مقارنة بنشاط كلّ الأحزاب الأخرى. لقد كان هذا التيار قادرا على كسب أي انتخابات تشريعية بالأغلبية خاصّة في ظلّ مزاج شعبي غالب آنذاك متجه نحو القطع مع منظومة الحكم السابقة. ويمكن القول هنا أنّ فكرة المجلس التأسيسي لمدة شرعية بسنة واحدة وبنظام انتخابي بأكبر البقايا، ربّما وَقَى تونس من شرعيّة انتخابية للإسلاميين بخمس سنوات لو انتظمت انتخابات عادية مع تنقيح الدستور كما طالب البعض وربّما وقاها حتّى من قيام

جمهورية إسلامية على طريقة السيناريو الإيراني. فقد كان للإسلاميين من الوزن ما يمكّنهم من خلق مسار شعبي موازي للمسار السّياسيّ الانتخابي في حال تمّ رفضه. ويعد ذلك من المكاسب المهمّة بعد الثّورة.

ثانيا، يستوجب تنزيل الوضع التّونسيّ في سياق التحوّلات السّياسيّة الّتي شهدها العالم، المقارنة مع وضعيّات مشابهة ضمن الانتقال الدّيمقراطيّ. فقد أفرزت دمقرطة أمريكا اللاّتينيّة خلال الثمانينات من القرن الماضي إشكالية اجتماعيّة مرتبطة بمسألة العدالة والقلق الاجتماعيّ في مجتمعات عُرفت تاريخيا بشدة الفوارق الاجتماعيّة. أمّا دمقرطة بلدان أوروبا الشرقية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي فقد أفرزت إشكالية سياسيّة في علاقة بمصير الإرث الشيوعي من أحزاب ومؤسّسات وحتّى إيديولوجيا. في تونس، صاحبت المرحلة الانتقالية ثلاث إشكاليات متداخلة. الإشكالية الاجتماعيّة بمعنى تحقيق العدالة الاجتماعيّة ومعالجة القلق الاجتماعيّ، ثمّ إشكالية الدّولة في علاقة بطبيعتها وبحيادية جهازها واحتكار سلطة الإكراه، وأخيرا إشكالية الهوية الّتي عمل الإسلاميون على فرضها كرهان في عمليّة البناء الدّيمقراطيّ والبناء المجتمعيّ. وتكتسي هذه المعطيات أهميّة بالغة ومن المهمّ أخذها بعين الاعتبار سواء في مستوى تشخيص الأزمة التّونسيّة منذ أوّل انتخابات بعد الثّورة أو في مستوى طرح البدائل.

بالعودة إلى السّؤال المطروح أعلاه، يمكن القول إنّ المشكل بعد انتخابات أكتوبر 2011 يتمثّل في وصول حركة تمثّل ثقافة ما قبل الدّولة إلى قيادة دولة لا تعترف بها من خلال أدبيّاتها بل نشأ فكرها تاريخيّا في رفض لها وحتّى في إنكار الواقع الاجتماعيّ المرتبط بها. فمسألة التهميش الاجتماعيّ، أو القلق الاجتماعيّ عموما، الّتي هي لب تحرك التونسيّين،

تعد ثانوية أو مجرّد وسيلة. وبما أنّ الحركات الإسلامية عموما تختزل مجمل العمليّة السّياسيّة في الوصول إلى الحكم، بمعنى السيطرة على جهاز الدّولة وتطويعه للجماعة ولإعادة الأسلمة، فقد استعادت حركة النهضة من جديد إشكالية الحكم كموضوع رئيس للعملية السّياسيّة، بالإضافة إلى إشكالية الهوية والدّولة. أي أنّها استعادت إشكالية الحاكمية الّتي تتمحور حول سؤال «من يحكم؟» وليس حول المحكوم، ومن هنا إسقاطها على مرحلة الانتقال الدّيمقراطيّ. وقد عملت على ذلك تحت مسمّيات عدّة مثل الشرعيّة والقطع مع النّظام السّابق والثّورة وحتّى باسم الدّيمقراطيّة ممّا ساهم لاحقا في نفور التونسيّين من هذا المبدأ. لكن حين يصبح الحكم هو المادة الأساسيّة للسياسة فمن الطبيعي أن يصبح المنطق الّذي يسيرها هو الولاء في كلّ المجالات مثل الوظائف العليا في الدّولة وفي مجال الإعلام، وليس معيار الكفاءة ولا البرامج. هكذا تمّ تحويل العمليّة السّياسيّة إلى منافسة للسيطرة على جهاز الدّولة على حساب تسيير الشّأن العامّ وكذلك على حساب الانتقال الدّيمقراطيّ الّذي بقي يترنح. كلّ ذلك في ظلّ مناخ من توسع التطرف داخل الفضاء العامّ مع ما صاحبه من اغتيالات ومن تسفير للشباب التّونسيّ إلى الجهاد في سوريا والتواصل مع دول أجنبية على مستوى التمويل والانخراط في رهانات إقليمية خارجية تتجاوز مصلحة تونس. لقد قطعت مرحلة الترويكا مع محاولات البناء الّتي انطلقت مع بداية سنة 2011 وذلك بتحويل الانتقال الدّيمقراطيّ إلى صراع الحاكمية. كما وَضع هذا التمشّي حدّا للتّوجّه نحو عدم تسييس الإدارة الّذي انطلق مباشرة بعد الثّورة خاصّة في مجال القضاء وفي مجال الأمن الدّاخليّ وهو العصب الحيوي لكل دولة ولكل حياة سياسيّة. هكذا نشأت أوّل خيبة لفاطمة في رحلتها، لأن أوّل من ادّعى رفقتها، أنكر جرحها وألمها وقلقها،

وأوهمها بأنّها فقط ظلت طريق الإيمان. فاستغربت وهي الّتي لم تنقطع يوما عن إيمانها، بل حتّى تعدد الإيمان عندها من فرط الإيمان، لكن قلقها رغم ذلك ظلّ قائما.

قد نفهم هذا الانحراف في فترة حركة النهضة لأنّها في النّهاية تمثّل ثقافة ما قبل الدّولة. لكن المشكل أنّ الباجي قائد السبسي وحزب نداء تونس، وهو سليل الدّولة الوطنيّة، أعادوا إنتاج نفس إشكالية الحاكمية عبر شعار التوافق، بدرجات مسؤوليّة مختلفة حسب الأفراد. فالتوافق تمّ على اقتسام الحكم وليس على قاعدة برنامج سياسيّ واقتصاديّ واجتماعيّ مشترك بين النداء والنهضة يزيل القلق الاجتماعيّ ويحسن من الأوضاع. وبعد انفجار النداء، زاد انحراف المنافسة السّياسيّة بين بقاياه، فلم يعد محورها الحاكمية فقط، بل تدنت إلى رهان من يفوز بالتحالف مع حركة النهضة بين شقي حافظ قائد السبسي ويوسف الشاهد الّذي بدأ يعدّ نفسه لتركيز توافق جديد بعد انتخابات سنة 2019. وكان من النتائج الكارثيّة لهذا الهوس التوافقي أن زاد تهميش الشّأن العامّ، خاصّة الاقتصاديّ منه، بالإضافة إلى تدهور التعليم والخدمات الصحية والوضع البيئي بالرّغم من المحاولات الجزئية للإصلاح والّتي تحاول التغطية على هوس الحاكمية. أي أنّه تمّ تهميش مشكل القلق الاجتماعيّ والعدالة الاجتماعيّة في النّهاية، وهي من أهم انتظارات التونسيات والتونسيين. على المستوى السّياسيّ، نتج عن ذلك ما يشبه تصحر الساحة بعد أن تفكّكت أغلب الأحزاب الدّيمقراطيّة وبعد انفجار الجبهة الشعبية، فلم تجد النهضة أمامها منافسا وازنا بالرّغم من تراجع قاعدتها الانتخابية إلى أدناها. هكذا بعد رِفْقة أولى، لم يقدم لفاطمة من ناداها بعدها سوى المسكّنات، المرة وراء الأخرى، إلى

أن نفذت مسكّناته ونفذ هو معها، فعاد الألم وتكاثر مدَّعو الرفقة ومعرفة الطريق، من قديمهم وجديدهم دون حياء أحيانا. هكذا فُسِح المجال في واقعنا لمختلف الادّعاءات الشعبويّة لدخول البرلمان والرّئاسة سنة 2019 على أرضيّة الغضب الشّعبيّ الّذي عبّر عنه تراجع نسبة المشاركة في الانتخابات التّشريعيّة. وبين هذا وذاك، بقيت فاطمة تنتظر من بينهم من سيساعدها على إيجاد طريقها ومداواة جرحها النازف. لكن ما أشبه يومها بغدها، فقد عادت صحبة النفاق وما بقي من باعة المسكّنات كلّ يلوح لها بما كان قد وعد وكأنه شامت في معاناتها.

طبعا لم يكن لمشهد شعبويّات البرلمان الجديد أن يُفرز قوى متجانسة قادرة على الحكم. فاستثمرت حركة النهضة هذا التّشظّي لافتكاك المبادرة سواء بتعيين راشد الغنوشي رئيسا للبرلمان أو بالسيطرة على الحكومة. وقد ذهب رئيس حركة النهضة أبعد بتحويل وظيفته البرلمانية إلى سلطة حكم منافسة للرئاسة حتّى في مجالات اختصاصها مثل الدبلوماسية وذلك في تعدٍّ واضح على الدستور. كما استعملت كتلة النهضة وحلفاؤها في مناوراتهم النّظام الدّاخليّ لمجلس نواب الشّعب بديلا عن دستور 2014. لقد استغلت حركة النهضة ما يشبه الفراغ السّياسيّ حولها للانفراد بهيمنتها على جهاز الدّولة وبخاصة على الأمن وعلى القضاء من خلال محاولة التأثير عليهما. كان منتظرا أن يؤول هذا الهوس بالحكم إلى نوع من التسيّب واللاّمسؤولية في تسيير الشّأن العامّ عبرت عنها بوضوح طريقة تسيير أزمة وباء كوفيد. ومما زاد من تعقد الوضع وشلل السياسات العموميّة، وصول المنافسة حول صلاحيات الحكم بين رئاسة الجمهورية والبرلمان إلى طريق مسدودة وحتّى

إلى ما هو أخطر، أي أزمة تنازع الشرعيات. لقد بات واضحا منذ بداية 2021 أنّ المناخ المتوتر كان يدفع لتدخل ما من أجل إنقاذ الوضع.

إضافة إلى هذا المستوى السّياسيّ البارز الّذي يدور حول الحاكمية، يوجد مستوى آخر ربّما أقل بروزا لكنه مثّل سندا غير معلن لوضعية التسيب السّياسيّ الّتي حكمت البلاد منذ 2011. والحديث هنا عن تدخل المال في الحياة السّياسيّة بطريقة مشبوهة عن طريق رجال أعمال لهم مصلحة في بقاء قوّة تمثّل الحكم سواء كانت حزبا أو شخصا أو ائتلافا. ولفهم هذا البعد، لا بدّ من العودة إلى ما قبل الثّورة كي نفهم ظهور هذه الفئة الّتي استفادت من اقتصاد الامتيازات كما لا بدّ من وضعها في إطار التّاريخ الاجتماعيّ السّياسيّ لتونس. فكما هو معلوم، بنت دولة الاستقلال قاعدتها الاجتماعيّة على دور الطبقة الوسطى سواء من الموظفين أو من أصحاب المهن الحرة. وقد لعب التعليم دورا أساسيا في هذه العمليّة باعتباره وسيلة النجاح الاجتماعيّ وكانت الشهادة (diplôme) علامة هذا النجاح. لكن منذ التسعينات بدأت هذه الطبقة تعاني من تراجع دورها بسبب الخيارات الاقتصاديّة الجديدة لصالح فئة من الأثرياء الجدد الذين تخصصوا في الإثراء السريع خاصّة عبر النّشاط التجاري. في المقابل تزايدت بطالة أصحاب الشهادات الجامعية. هكذا انقلبت القيم وأصبحت شبكة العلاقات الزّبونيّة مع دوائر الحكم هي وسيلة النجاح الاجتماعيّ والوجاهة وأصبحت الثروة السّريعة علامة هذا النجاح بدل الشهادة. ومن هنا نفهم دور الطبقة الوسطى والعاطلين أثناء الثّورة.

بعد انتخابات أكتوبر 2011 وعودة إشكاليّة الحكم والحاكميّة لتتصدّر أولويّات الحياة السّياسيّة مع حركة النّهضة وتواصلها مع حزب نداء تونس،

عادت طبقة الامتيازات إلى البروز من أجل الاستفادة من قربها من قوى الحكم، إمّا بهدف المحافظة على امتيازاتها أو بهدف الحصول على امتيازات جديدة. لذلك تقرب العديد من هؤلاء من الفاعلين السياسيين في الحكم وساهموا بطريقة أو بأخرى في إفساد الحياة السّياسيّة عبر التمويل غير القانوني للأحزاب وعبر الاستثمار في الإعلام بغاية توجيه الرأي العامّ. ربّما هذا ما يفسر عودة ذلك المكبوت المجتمعيّ للثّورة ممثلا في الشباب والموظفين وممثلي الطبقة الوسطى الّتي ساندت قيس سعيّد بقوّة في انتخابات سنة 2019 في مواجهة المرشح نبيل القروي الّذي كانت ترى فيه رمزا للفساد.

لم تقتصر تداعيات التسيب السّياسيّ والعبث بالدولة على الوضع الدّاخليّ فقط، بل تجاوزتها لتراجع كبير في مكانة تونس على الصعيد الإقليمي والدولي. بدأ مسار التراجع هذا منذ فترة حكم الترويكا بقيادة حركة النهضة الّتي انخرطت في تحالفات إقليمية لا علاقة لها بالمصالح الوطنيّة التّونسيّة. أكثر من ذلك، فتحت الباب للتدخل الخارجي الفاعل في الحياة السّياسيّة الداخلية. وقد تمّ ذلك باسم مراجعة السّياسة الخارجية لتونس والبحث عن تحالفات جديدة مع تركيا مثلا أو بلدان الخليج العربي تعويضا لما سُمّي بالتبعيّة نحو البلدان الغربية.

نَخْلُص من خلال هذا العرض المقتضب إلى أنّ الأزمة في تونس بعد انتخابات أكتوبر 2011 إلى حدود 25 جويلية 2021 سياسيّة بالرّغم من تعدد مظاهرها، اقتصاديّا واجتماعيّا وبيئيّا وحتّى قِيَميّا. ويمكن تلخيصها في وضعيّة عدم تأقلم هيكلي بين الاستحقاق التاريخي للدّولة وللمجتمع من ناحية وبين رهانات الحياة السّياسيّة من ناحية ثانية والمرتبطة بطبيعة

الأحزاب والقوى الفاعلة. ففي حين تتطلب المرحلة تحوّلا نحو الدّولة الدّيمقراطيّة الّتي ترعى مصالح المواطنين وتسعى إلى العدالة الاجتماعيّة في إطار تشاركي، كما بينا في التقديم النّظريّ، كانت رهانات القوى السّياسيّة الكبرى السيطرة على الدّولة. هذا إضافة إلى عدم التأقلم الهيكلي بين استحقاق ديمقراطي لا يتمّ إلاّ داخل الدّولة وبين وجود قوى ثقافة ما قبل الدّولة بشكل فاعل. كما ساهم غياب القاعدة الفكريّة للبرامج السّياسيّة بدوره في تعتيم الرؤية سواء لدى الفاعلين السياسيين أو لدى الشّعب. إنّ وجود قاعدة فكريّة للعمل السّياسيّ هو الضامن لوجود رؤية متجانسة ومواقف مبدئية متواصلة. فغياب المرجعية الفكريّة للقوى الدّيمقراطيّة، وكذلك تمحور الرهانات السّياسيّة حول مكاسب الحكم، يفسر إلى حدّ ما تضخم عدد الأحزاب وكذلك كثرة الانتهازيين والمتطفلين على تسيير الشّأن العامّ. كما يفسر أيضا قِصَرَ عمر الأحزاب وكذلك ما عرف بالسياحة الحزبية في البرلمان والانتقال من حزب إلى آخر، رغم الاختلافات المعلنة بينها، وكذلك تشكّل تحالفات متعارضة مع طبيعة الأحزاب المنخرطة فيها.

من جهة أخرى، أدى تمحور الحياة السّياسيّة حول الانفراد بالسيطرة على جهاز الدّولة إلى ترسّخ فكرة القطع التام مع ما سبق كلّما صعدت قوّة ما للحكم دون رؤية مبنية على تراكم التجربة السابقة وتثمين المكتسبات. فقد بنت حركة النهضة سرديّتها على القطع مع الدّولة الوطنيّة كما تبني عبير موسي سرديّتها على القطع مع ما جاء بعد الثّورة وكذلك الشّأن لقيس سعيّد كما سنرى. وكنتيجة لخطاب نفي الماضي ونفي تراكم التجربة، تمحور الخطاب السّياسيّ للفاعلين حول الضدية: مسلمين ضدّ علمانيين، وطنيين ضدّ عملاء أو صادقين ضدّ خونة لاحقا. ويعود هذا في جانب منه إلى عدم إدراج

الرؤية السّياسيّة في مسار تطوّر الدّولة الوطنيّة وفي مسار التطوّر المجتمعيّ بما يسمح بتثمين تراكم التجارب السابقة ومكتسباتها. لقد تحققت بعد الثّورة مكاسب تاريخية مهمة بالرّغم من مظاهر الفشل الّتي عدَّدتها. حيث تهرأ الإسلام السّياسيّ بدخوله الحكم وتقلصت قاعدته الشعبية إلى أدنى مستوياتها بفعل صمود القوى الحية في البلاد من نخب ومن بعض الأحزاب ومن المجتمع المدني ومن الاتحاد العامّ التّونسيّ للشغل وحتّى من هيئة الدفاع عن الشهيدين. ويُعَد هذا الحسم المجتمعيّ في الإسلام السّياسيّ، الّذي بدأ منذ سنة 2012، حالة فريدة في المجتمعات العربية الّتي لا تزال تحت تأثير ثقافة الإسلام السّياسيّ الكامن. ومن المكاسب التاريخية أيضا حسم موضوع الشريعة في الدستور لولا الردة الّتي قام بها قيس سعيّد في فصله الخامس من دستوره. هذا إضافة إلى الحسم في خرافة أسلمة المجتمع ممّا سهل في زيادة منسوب العَلْمنة إلى حدّ ما. لا يجب أن ننسى أيضا مكاسب ترسّخ الحرّيّات بالرّغم من وضع التسيب العامّ الّذي صاحبها وكذلك مبدأ التناصف بين الجنسين وتوسع مجال عمل المجتمع المدني. لقد تجسد كلّ هذا في دستور سنة 2014 بالرّغم من نقائصه الّتي تتطلب تحيينا لأقلمته وعقلنته وليس إلغاؤه.

الواضح إذن إنّنا لم نكن بعد الثّورة لا في ديمقراطية ولا حتّى في مرحلة انتقال ديمقراطي بما يعنيه ذلك من انخراط فعلي لبناء قانوني ومؤسساتي يهيئ للاستقرار الدّيمقراطيّ. كما يجب أن نُقرّ بأنّنا لم نجرب أي نظام سياسيّ بما فيه النّظام البرلماني الّذي تضمنه دستور 2014. حيث بقيت الممارسة السّياسيّة وفعل مؤسسات الدّولة بما فيها تسيير الشّأن العامّ، رهين الاتفاقات السّياسيّة حول الحكم أكثر منها مبنية على مرجعية الدستور وعلى

السير العادي للمؤسسات. لذلك، وعلى عكس دعاية أنصار قيس سعيّد، لا تعود أسباب أزمة تونس إلى منظومة النصوص الّتي وضعت بعد الثّورة، سواء دستور 2014، على علاّته الأكيدة الّتي تتطلّب المراجعة، أو القانون الانتخابي الّذي وضع فقط للمرحلة التأسيسية. بل يكمن الداء في طبيعة سياسيي الأحزاب الكبرى الّتي تولت الحكم وفي طبيعة الرهانات الّتي اختارتها. فربط الأزمة بالنصوص المنظّمة للحياة السّياسيّة هو موقف متهافت يسعي من تبناه إلى تجاوز الخصوم السياسيين وشيطنة كلّ الفترة السابقة بمنجزاتها وأزماتها من أجل إعادة تركيز حكم أحادي. كما أنّ تعليق الأزمة التّونسيّة على دستور 2014 وكذلك على النّظام الانتخابي يعفي الأحزاب الّتي شكلت تحالفات للحكم من مسؤولياتها. فتنقل النواب بين الكتل والأحزاب غير مجرم قانونا في عديد البلدان، لكن الظاهرة تبقى محدودة إن لم نقل منعدمة في الديمقراطيّات المتوازنة. ليس ذلك بفعل القانون، بل بفعل أخلاقيات العمل السّياسيّ وروح المسؤوليّة تجاه الناخبين والمواطنين. دستور 2014 لا يتحدّث عن سلطة «رئاسة البرلمان»، لكن ذلك لم يمنع راشد الغنوشي من تحويل هذه الوظيفة الإداريّة إلى سلطة فعلية منافسة لرئاسة الجمهورية وللحكومة. كما استعملت حركة النهضة في برلمان سنة 2019 القانون الدّاخليّ للمجلس مرجعا أحيانا أعلى من الدستور بمنطق سلطة الأمر الواقع. ذهب البعض أيضا إلى أنّ القانون الانتخابي الّذي كان معتمدا منذ 2011 يمنع تشكّل كتل وازنة ومشهدا برلمانيا واضحا تحكمه ثنائية حزب قوي حاكم وكتلة معارضة قويّة. والحال أنّ انتخابات سنة 2014 أفرزت فعلا حزبا أوّل قويا، هو نداء تونس، وحزبا ثانيا كان من المفروض أن يلتحق بصف المعارضة. لكن عقل الحاكمية لهذين الحزبين، بالرّغم من تناقضهما على الأقل على مستوى الخطاب

المُسوَّق، ذهب إلى توافق حول الحكم لا علاقة له لا بدستور 2014 ولا بالقانون الانتخابي.

لكن لا تتوقف الأزمة السّياسيّة في تونس على هذه الميكانيزمات الّتي حكمت الوضع العامّ في البلاد منذ انتخابات أكتوبر 2011. بل إنّ المشهد السّياسيّ الّذي أفضت إليه أصبح بدوره يمثل عائقا أمام تصوّر حل ممكن. ففي ظلّ التيه السّياسيّ وكثرة الانكسارات أصبحت السّياسة محكومة بهواجس العاطفة وأُوصد باب العقل ممّا عزز الماضويّات بأشكالها المختلفة مع زيادة مسحة من الشعبويّة على خطاب القوى الأكثر حضورا. وساهمت التغيرات السّريعة في تعميق هشاشة الوعي السّياسيّ لجانب كبير من التونسيّين الذين لم تعد لهم القدرة على فك رموز مشهد متضخم ومعقد. لم يقتصر هذا التيه على المواطن العادي، بل تعداه إلى جزء من النخب بمعناها العامّ وحتّى الضيّق لتعيش بدورها نفس التيه أو لتفضل الانسحاب.

إلى جانب البعد الوطني، ربّما تمتد الأزمة التّونسيّة إلى مستوى عربي أوسع مرتبط بخصوصيّة تجربة الدّولة الوطنيّة. فهي تواجه في هذا الفضاء تشكيكا من طرف ثقافات عليا ما قبل دولتيّة، أي الإسلام السّياسيّ والقوميّة العربيّة. ويتعزّز هذا التّشكيك في حالة الأزمات السّياسيّة بدخول ثقافات دنيا ما قبل دولتيّة، مثل القبيلة والطائفة، فضاءَ المنافسة. وهي عراقيل كبيرة تحوّل دون التحوّل السَّلس من الجماعة إلى المجموعة الوطنيّة كما تؤخّر البناء المواطنيّ والتحدّيث السّياسيّ. فلئن كانت للعالم العربيّ خصوصيّة تفسّر تأخّره الدّيمقراطيّ، فهي تتمثّل حسب رأيي في تواصل هذا الفعل المتزامن للثّقافات التقليديّة الماقبل دولتيّة العليا منها والدنيا في

التشكيك في الدّولة الوطنيّة وبالتّالي إضعافها. إذ يعدُّ هذا الفضاء الثقافيّ من أكثر الفضاءات الّتي يتكثّف فيها التّشكيك في الدّولة بما يُضعف من شرعيّتها ويعقد من تحولها إلى المرحلة الدّيمقراطيّة. وبالرغم من بعض الخصوصية التّونسيّة في الفضاء العربيّ من حيث عراقة مسار تشكّل الدّولة وتواصله والذي سهل حقيقة بداية عمليّة الانتقال الدّيمقراطيّ في تونس (راجع كتاب الدّولة والثّورة والحداثة) إلاّ أنّ هشاشة الدّولة تبقى قائمة ولو بأقل حدة من الحالات العربية الأخرى. إذ تجد الثقافة العليا المرتبطة بالدولة الحديثة صعوبة في تحصيل إجماع حولها كما يبرز من خلال ضعف التقبل المجتمعيّ لمفاهيم الحرّيّة والدّيمقراطيّة وحقوق الإنسان والمساواة.

مهما كان تشخصينا لطبيعة الأزمة ولمسؤوليات كلّ طرف فيها، فبالتأكيد لم يكن من المنتظر أن تنقلب عثرات محاولات الانتقال الدّيمقراطيّ إلى سياق متعارض تماما مع الدّيمقراطيّة ومع الحرّيّات ومع الحقوق بعد جويلية 2021. فكيف آل وضع ثورة الحرّيّات إلى سياق لبناء حكم مطلق؟ كيف يحظى هذا التّوجّه نحو التّسلّط بلامبالاة، كي لا نقول مساندة، جزء مهم من الشّعب؟ كيف تقبل فاطمة الّتي اختارت السفر، الحد من حقها في الترحال وهي الّتي عقدت عليه كلّ مناها في الشفاء والتّمتّع بالحياة؟ هل يمثل قيس سعيّد قطعا فعليا مع منظومة الحاكمية السابقة، وخاصّة بديلا إصلاحيا عنها؟ كيف نفهم روح الانتقام والتشفي والعنف الّتي سادت البلاد بعد جويلية 2021 وأصبحت جزءً مكونا للخطاب الرسمي حتّى خارج القانون أحيانا؟ كيف نفسر حالة العبث واللاّعقل الّتي أصبحت عليها الدّولة في تونس مع قيس سعيّد؟ ربّما توجد معقولية ما في فهم ظاهرة الإسلام السّياسيّ مثلا باعتباره

إيديولوجيا، كما توجد أيضا معقولية في فهم انحراف النداء وامتداداته، لكنَّ طريقة حكم قيس سعيّد تبقى نسبيا عصية على الباحث إذا اكتفى فقط بالمقاربة السّياسيّة التقليدية كما أشرت سابقا. للإجابة على جملة هذه الأسئلة، يجب الخروج من المعطى السّياسيّ المباشر وفاعليه لنتعمق أكثر في طبيعة أزمة المجتمع التّونسيّ بعد الثّورة. ذلك أنّ الأزمة التّونسيّة تتجاوز في مستويات منها الأحزاب والسياسيين والقادة لتمس الفاعل الاجتماعيّ العادي وسلوكه وتفاعلاته النفسية في علاقة بالواقع الاجتماعيّ وفي علاقة بحاجاته. فقد كثفت خيبات ما بعد الثّورة حضور البعد النفسي الفردي والجماعي في شكل شعور عام بالإحباط وشعور بالقلق وبالخوف استجابت له دعوات ديماغوجية معادية للديمقراطية أفضت إلى واقع التّسلّط بعد المرور بقوّة يوم 25 جويلية 2021. لفهم هذا التحوّل المعقد سوف نستند على مقاربات علم النفس الاجتماعيّ وعلى أبحاث تطبيقية تمت في سياقات أخرى قام بها باحثون مشهورون مازالت كتبهم إلى اليوم تمثّل أهم المراجع لدراسة المنزع المجتمعيّ نحو التّسلّط على أنقاض سياق من الحرّيّات[2].

[2] نخصّ بالذّكر هنا أعمال مدرسة فرانكفورت حول الشّخصيّة التّسلّطيّة لتيودور أدورنو (1950) ثمّ كتاب ليو لوينتال «أنبياء الكذب» (1949). سوف نقتصر في إطار هذا العمل على بعض الملاحظات الأساسيّة الّتي تساعد على فهم واقع الحال التّونسيّ بعد 2021 في انتظار العودة إلى الموضوع بأكثر تعمّق في عمل بحثي لاحق قريبا.

3- حاكميّة التّسلّط بعد جويلية 2021

أ- الشّخصيّة التّسلّطيّة كمعطى مجتمعي

بغض النّظر عن التساؤل، إن تمّ ذلك في إطار عقل الدستور والمؤسّسات أم لا، لم يكن «25 جويلية 2021» وما صاحبه من إجراءات لاحقة مجرّد قرار سياسيّ في إطار الدّولة يهدف إلى تغيير منظومة الحكم. أي أنّه لم يكن مجرّد تحوّل في الصيغة السّياسيّة للحكم، بقدر ما كان نقلة عميقة على مستوى طبيعة الفاعلين الجدد وعلى مستوى طبيعة الحكم لكن دون أن يعني ذلك القطع مع المنطق السابق في غاياته. هي نقلة عميقة ليس بالمعنى البناء، بل لأنّها تحمل أخطارا جمّة على المجتمع وحتّى على الدّولة. فلا بدّ إذن من تفكيك منظومة قيس سعيّد الغامضة من أجل فهم تركيبتها وميكانيزماتها كي نتلمس طرح البدائل. يمكن تلخيص هذا التحوّل كما يلي. في الأصل، كانت هناك حالة من القلق الاجتماعيّ (Malaise social) الموروث، زادت حدتها بعد الثّورة بسبب الخيبات، فتحول إلى طلب مجتمعي للخلاص عبر سياسة القوّة والانضباط. وقابلها من الجهة الأخرى، عرض ديماغوجي لا ديمقراطي (Antidémocratique) متمثلا في حملة قيس سعيّد «التحريضية»، باستعمال وسائل التواصل

الاجتماعيّ، وتُوجت بوصول المحرّض، أو المهيّج، (L'agitateur حسب ليو لوينتال) إلى سدّة الحكم. وقد ساعده في ذلك تزايد حالة الغضب والإحباط الّتي تعبر عنها كثرة تداول الأحكام المسبقة (Les préjugés) الاجتماعيّة (من نوع: السّياسة كذب، كلّ سياسيّ فاسد، كلّ رجال الأعمال لصوص...). إذ تلعب هذه الأحكام المسبقة الّتي تنتشر في المجتمع دور الوسيط بين الشّخصيّة التّسلّطيّة (La personnalité autoritaire) الكامنة في المجتمع، من جهة، وبين المحرّض وعرضه الديماغوجي من جهة ثانية. لقد كشف الحرمان (la frustration) الاجتماعيّ لما بعد الثّورة، عن الشّخصيّة التّسلّطيّة الكامنة في دواخلنا لتتحول إلى حالة عُصاب نفسي سياسيّ جماعيّ يمجّد السّلطة والقوّة.

لا يتعلق الأمر، عند الحديث عن الشّخصيّة التّسلّطيّة، بحالة فرديّة، بل المقصود هنا حالة من الاستعداد الجماعيّ لقبول الأفكار المعادية للحرية وللديمقراطية بما فيها النزعات الأكثر عنفا. يبدأ هذا الاستعداد فرديا، لأن قناعات الفرد في مختلف مجالات الشّأن العامّ يحكمها غالبا نفس المنطق الّذي ينبع من أعماق شخصيّة الفرد، أي بنية شخصيته. ثمّ يصبح هذا الاستعداد جماعيا، لدى مجموعات كبيرة من الأفراد بغض النّظر عن انتماءاتهم الاجتماعيّة والمهنية أو حتّى الإيديولوجية، نظرا للاشتراك في نفس سمات الشّخصيّة. بل ربّما هم يحملون نفس الخطاب بغض النّظر عن الفوارق. فأنصار قيس سعيّد بعد 25 جويلية يشتركون في نفس الخطاب وفي نفس المبررات وفي نفس المنطق الحجاجيّ وأحيانا يشتركون في نفس الحدّة بشكل يتجاوز مجرّد التقاء لمواقف إيديلوجيّة. وقد كانت لي تجربة شخصيّة في محيط علاقاتي الشّخصيّة بعد جويلية 2021 حيث

لاحظت التشابه الكبير في طريقة الحديث وفي النزعة المؤامراتيّة وفي حدة اللغة وفي الرّغبة في العقاب والانتقام لدى أشخاص مختلفين منهم الأستاذ والتلميذ والكهل ذي المستوى الدراسي المحدود وحتّى ذي المستوى الجامعي مع شهادة الدكتوراه. ففي مثل هذه الحالات، يبدو الأمر وكأنه التقاء لرغبات (Des désirs) وحاجات (Des besoins) والدوافع (Des pulsions) في ظرف سياسيّ واجتماعيّ خاص أكثر منه اشتراكا في رؤية سياسيّة ما. أي أنّ هناك التقاء بين المستوى الفردي النفسي والمستوى المجتمعيّ في سياقات سياسيّة معينة بما يجعل من بنية الشّخصيّة عاملا مهما في تحديد مواقف الأفراد من الشّأن العامّ السّياسيّ والاقتصاديّ والاجتماعيّ كما يجعل من السّياق الاجتماعيّ بدوره عامل تأثير في هذه الشّخصيّة. ويفَسَّر مدى تجذّر هذه الشّخصيّة في عمق الفرد كما في البسيكولوجيا الجماعيّة، ومدى صمودها في وجه أيّ محاولة للتغيير، تعقد الوضع الحالي.

يقدم تيودور أدورنو جملة من سمات الشّخصيّة التّسلّطيّة الّتي قد تَبرز مجتمعة لدى شخص ما أو مجموعة من الأشخاص وقد يقتصر حضورها على البعض منها لدى آخرين. لكن جملة السمات مجتمعة، تشكّل الشّخصيّة التّسلّطيّة كمعطى مجتمعي وسياسي من خلال تفاعل عناصرها وتحولها من حيز الانفعالات الفرديّة إلى حيز الممارسة السّياسيّة الجماعيّة في سياقات اجتماعيّة وسياسية ملائمة لذلك. نستعرض هنا أبرز هذه السمات:

- **التقاليديّة (Conventionnalisme)**: حيث يتمّ إعلاء القيم الجماعيّة المتفق عليها والدّفاع عنها بشكل متصلّب. يوجد في المجتمع من يريد المحافظة على القيم السائدة، ولكن من موقع إيديلوجيّ أو فكريّ شخصيّ لأنّه

يؤمن بها. لكن التقاليديّة المعنيّة هنا، هي تلك الّتي ينبني فيها الدّفاع عن القيم السّائدة على معطى الاصطفاف وراء الموقف السّائد والمهيمن مجتمعيّا. أي أنّ التّقاليديّة هنا وليدة ضغط اجتماعيّ خارجيّ وليس قناعة فرديّة مؤسّسة. حيث نجد أكثر لدى هذه الفئة الاعتماد على الأحكام المسبقة. وعادة ما تكون الشّخصيّة التّقاليديّة تواقة للخضوع للسّلطة مخافة تغيير الأوضاع لأنّ ذلك يخيفها لما فيه من إمكانيّة فقدان المكاسب مثل حالة الطبقة الوسطى. إذ تعطي سمة التّقاليديّة مسحة محافظة على الشّخص، سواء المحافظة على القيم والأخلاق السائدة أو كذلك المحافظة على الوضع السّياسيّ القائم. ربّما نجد تعبيرا عن هذه السمة في سياق الأزمات السّياسيّة الّتي تستوجب التّغيير، عندما يقول البعض في تونس مثلا متحدثا عن الرئيس الأوحد رفضا للتغيير: «أشكون في بلاصتو؟» وكأنّ لا مكان في الرّئاسة لغير من هو قائم بشأن السّلطة لحظتها.

- **الخضوع للسّلطة**: ويتجلى في الرّغبة الداخلية في وجود قيادة قويّة تبرر خضوع الفرد للدّولة. أي أنّ هناك رغبة في الخضوع الطوعيّ إلى قوى خارجية (خارجة عن الذّات أو الأنا) ولو وصل الأمر إلى حدّ الاستعباد (Asservissement). وهو حال الخطاب المدافع عن السّلطة بعد جويلية 2021 خاصّة من طرف بعض الأصوات في المنابر الإعلامية الّتي تبالغ في تضخيم الحكم وتصل حدّ إسباغه ببعد تبشيري منقذ للبشرية. ويمكن أن يُفَسَّر هذا المنحى، حسب التحليل النفسي، برغبة كامنة معادية ومتمردة، لكن يتمّ التحكم فيها بسبب الخوف. وهذا ما يقود عادة إلى حالات الإذعان والمغالاة في تمجيد رموز السّلطة

وإبراز مظاهر الشكر والاعتراف بالجميل. هذه السمة في حدّ ذاتها تعدّ مضادة للحرّيّات وللديمقراطية وتفسر الاستعداد لقبول أي خطاب معادي لها.

- **العنف السلطوي (Agressivité autoritaire)**: تتمثّل هذه السمة في المنحى الانتقامي للفرد من خلال البحث عن طرف ما يتمّ عقابه أو الانتقام منه. إذ لا يستسيغ مثل هذا الفرد بقاء أطراف ما دون عقاب. ويرتبط ذلك عادة بتخلّي هذا الفرد مكرها عن ملذّات أو مُتَعٍ (Des plaisirs) أساسيّة في بيئة انضباط صارم، فيحوّلها إلى إحساس بالتّضحية غير الطوعيّة. نلاحظ نزعة الانتقام هذه بشكل واضح من خلال التعليقات على وسائل التواصل الاجتماعيّ كلّما تمّ الزج بأحد رجال الأعمال أو بأحد الوجوه السّياسيّة في السجن واعتباره متهما ومن الأعداء. يلتقي هذا البعد السّاديّ مع الشّخصيّة التقاليديّة من خلال إصباغ الانتقام ببعد أخلاقي. حيث يتوجب عقاب كلّ من لا يحترم القيم المشتركة والأخلاق مثل رجال الأعمال أو السياسيين باعتبارهم «فاسدين بالضّرورة». كما يمكن توجيه هذه «الطاقة الانتقامية» نحو الجهات «الضعيفة» مثل المرأة، أو رموز نظام سابق أو المهاجرين كما حصل في ملف مواطني بلدان جنوب الصحراء. فالكُره هنا لا يتجزأ، ومن يكره المهاجرين عادة ما يكنّ نفس الشعور تجاه النسويّة وتجاه المثليين والأقليات الدينية ولو بدرجات متفاوتة. قد تأخذ هذه النزعة بعدا أكثر عنفا إذا تمّ توفير قنوات رسمية للتعبير عن العنف السلطوي. حيث يتولى الأفراد باستقلالية تسليط العقاب إذا أقرت السلط الرسمية أو الجماهير ضرورة ذلك باسم القيم والأخلاق، ولكن،

بشكل تعارضي، خارج منطق القيم والأخلاق. ضمن هذا الإطار نضع فكرة «مجتمع القانون» الواردة في دستور قيس سعيّد بما أنّها تفتح الأبواب للمواطنين لتفعيل الرّغبة في العقاب والانتقام مع ما يمكن أن يؤدّي إليه ذلك من تدمير ذاتي. وهذه عينة عن تناقضات الشّخصيّة السلطوية. فهي تبني نزوعها نحو القوّة على حماية الأخلاق لتنتهي في الأخير بقتل الأخلاق والقيم، لأن المحفِّز يدخل أكثر ضمن الدوافع النفسية (Les pulsions psychologiques). نفس التضارب نلاحظه في حالة تبرير منزع عقاب الآخرين بداعي التعدي على القانون وباسم الدفاع عنه، في حين يتمّ الفعل العقابي الانتقامي خارج القانون. لنا عن ذلك مثال معبِّر في حالة القاضية الّتي تمّ اتهامها بالزنا من طرف رئيس الجمهورية وذلك باسم الأخلاق وباسم القانون، والحال أنّ ذلك مخالف للأخلاق وللقانون. غير أنّ خطاب السّلطة والقوّة باسم الأخلاق، يعتبر عمليّة تعويضية لضعف الأنا المنفصلة عن الوعي (الأنا الأعلى)، جراء الكبت الأصلي والتسليم بدور التضحية المفروضة. فكأن الوعي بالذات أصبح سجينا في الداخل وغير قادر على تشكيل جملة من القيم الأخلاقية المتناسقة ممّا يدفعه للبحث عنها في عناصر خارجية تمثّل القوّة والأخلاق. إنّ القول بأنّ الرئّيس «نظيف»، يدخل أكثر ضمن هذا الميكانيزم الجماعيّ للتعويض الأخلاقويّ، أكثر منه توصيفا لحالة موضوعية.

- **رفض التّوجّه الباطني، أو الدّاخليّ (Anti-intraception)**: بمعنى معارضة التّوجّه الدّاخليّ للأفراد نحو مشاعرهم الداخلية ونحو أحاسيسهم وخيالهم وأحلامهم. أي رفض للفهم الإنساني والمبدع للذات مقابل

التّوجّه أكثر نحو أحداث ملموسة موضوعية، ولو غير حقيقيّة، للتفسير وللقراءة. رفض التّوجّه الباطني يتجسد أيضا في تفضيل أنشطة ملموسة عبر اللغة مثلا (كثرة الخطابات) أو عبر الحركة والتنقل (الزيارات الفجائية).وعادة ما يُترجَم هذا البعد في الحساسية تجاه النخبة من باحثين وفنانين ومبدعين. إذ يرى حامل هذه السمة في هؤلاء مظهرا من مظاهر الضعف في حين يمجدون هم القوّة وجاذبيتها. كما يمثل هو كلّ ما هو ملموس وبسيط ومتاح، في حين يمثل هؤلاء المستوى النّظريّ والذهني (L'abstrait). لذلك، يتحاشى صاحب هذه السمة النخب ذات التّوجّه الدّاخليّ خوفا من مفاجآت الوصول للذات العميقة، الّتي هو في قطيعة معها، وهروبا من الأفكار السيّئة الّتي قد تصعد إلى السطح بفعل الباحث أو الفنان إذا اهتم بهذا الشّخص عن قرب. عادة ما يتحاشى هذا الصنف كلّ ما يمكن أن يؤدّي إلى تشكّل وعي للفرد بذاته وبمشاكله الحقيقية. ضمن هذا السّياق يمكن أن نفهم حساسية الخطاب الرسمي وخاصّة الشعبي من النخب تحت سلطة قيس سعيّد. وضمنها نفهم حساسية هذا الأخير من النخب والكفاءات المتخصصة، فهو يرفض حتّى مساعدتهم في تسيير مشاغل الحكم إذا عرضوها كمتخصصين، ويكتفي بشخصيات نكرة ومحدودة الإمكانات. كما نفهم أيضا غياب أي نشاط لقيس سعيّد تقريبا في مجال الفن لأنّه جمال أوجه بما فيه وجه الذّات. فالفن هنا هو تلك المرايا الّتي نرفض أن نقف أمامها أو حتّى نكسِرها رفضا لما عكست من واقع. ضمن نفس هذا التحليل نفهم كذلك بعض أهداف المرسوم 54 في فصله الرابع والعشرين، بالإضافة إلى استعماله كوسيلة لتحييد المعارضين، على أنّه منحى نحو تهميش كلّ ما يمكن أن يؤدّي إلى تشكّل الوعي بالذات

وبالواقع الحقيقيّ سواء عبر المعلومة (عمل الصحفيين والسياسيين) أو عبر البحث والنشر، كما جسدته محاولة حجز كتاب «فرنكشتاين تونس» أو عبر الفن مثل التحقيق مع الرسام توفيق عمران أو مع بعض الشباب من أجل أغنية. من الملاحظ أيضا أنّ تحاشي التّوجّه نحو الذّات الباطنة أو الداخلية يصاحبه عدم التحفظ والفضول وحتّى التدخل في الحياة الشّخصيّة للآخرين ولو في أدقّ تفاصيلها. لأنّ في الولوج إلى ذات الآخرين تعويضا عن العجز عن الوصول إلى عمق الأنا المأزوم.

- **التطيّر والرَّوسَمة - جمع رَوْسَم (Stéréotype- superstition et stéréotypie):** وتعني هذه السِّمة في كلتا الحالتين البحث عن عناصر خارجية لتفسير الظواهر خاصّة في مجال السّياسة والمجتمع والظواهر النفسيّة. أمّا عناصر من اللاّ مرئيّ (القدر، الحظ، أو حتّى العَرافة...) أو عناصر مستمدة من الأحكام المسبقة (Les préjugés). قد يعني ذلك للوهلة الأولى محدودية في الذكاء، لكن ينطبق ذلك حتّى على أشخاص يمتلكون ما يكفي من المعارف ومن الاطلاع، حيث يتمّ تفادي التفسيرات المعقولة نظرا لمضمونها المشحون بعواطف قادرة على إثارة القلق (L'anxiété) في ظلّ ضعف الأنا. وعادة ما تتلازم الرَّوسمة والاعتماد على التفسيرات السّريعة والجاهزة، باعتبارها نقلا لعبء التفكير نحو طرف خارجيّ، مع شخصنة السّلطة ومع الإفراط فيها. حيث تصبح كلمة الطرف الّذي يجسد السّلطة غير قابلة للنقاش ووجودها فقط يكفي للإقناع كما أنّها تكتسح كلّ المجالات. نلاحظ ذلك في تونس عبر الإفراط في تفسير كلمة السّلطة (خطاب الحاكم) أو عبر مناشدتها للتّدخّل في عديد القضايا حتّى خارج عقل القانون والمؤسّسات.

- **التمكّن والشدة:** وهي تبرز من خلال التّوجّه نحو إبراز القوّة والقدرات الذّاتيّة على طرف آخر. عادة ما تتلازم مع التفكير ضمن ثنائيات من نوع، قوي/ضعيف، مُسيطِر/ مُسيطَر عليه، قائد/تابع، منتصر/منهزم، والّتي نسمعها من المدافعين عن الرئيس في منابر الإعلام. تعكس هذه السمة في النّهاية أيضا ضعف الأنا لأنّها تتلازم عادة مع الانبهار بمظاهر القوّة والسلطة والرغبة في التقرب منها، لإشباع الحاجة إلى النفوذ حدّ الخضوع له أملا في فتح أبواب المشاركة فيه أو حتّى لإشباع الوهم بذلك.

- **النزعة التدميريّة والصلافة (Destructivité et cynisme):** وتعني الصلافة هنا التعدي على الحدود والمعايير الجماعيّة دون تحفظ وبلغة حادة عادة. نلاحظ ذلك في الحالة التّونسيّة بمجرد تحليل الخطاب الّذي يدور حول سلطة «25 جويلية» والموسوم بالحدّة، كما نلاحظه من خلال تقاسيم الوجوه عند التخاطب (الإفراط في الغضب والتشنج) أو في حالات النّقاش حول الشّأن العامّ حيث تصل الوضعيات إلى استعمال الشتم والكلام النابي من موقع القوّة بحكم القرب من السّلطة. عكسها، أي مظاهر الهدوء والدردشة والفرح، تُعدُّ مظاهر ضعف وحتّى ميوعة. أمّا النزعة التدميريّة في بعدها المؤسساتي فتبرز من خلال ما نشاهده من إغلاق للمؤسسات (الهيئة العليا للإعلام السمعي البصري، الهايكا)، وإلغاء قوانين دون مبرر وتحييد تواريخ وطنيّة اعتباطيا والتوجه نحو القضاء على كلّ الأجسام الوسيطة مثل الأحزاب والجمعيات. لكن يقدَّم كلّ هذا المنحى التدميريّ باسم الإصلاح. ويفسر الباحثون هذه

السمة بتضييق قصري للرغبات تعرّض له الشّخص في مرحلة ما ممّا يولّد دوافع عدوانية كامنة.

- **الإسقاطيّة (La projectivité)**: تتمثّل في إقصاء لبعض الدوافع عن الشّخصيّة العدوانية وإسقاطها على الآخرين. فالآخرون هم الفاسدون وهم الاحتكار وهم من لا يحترمون القانون وهم من يتعدى على الأخلاق. في مجال الفساد السّياسيّ في تونس مثلا، يتمّ الحديث فقط عن مشكل تمويل حركة النهضة عبر اللّوبيّينغ الخارجي بناءً على تقرير محكمة المحاسبات، والحال أنّ نفس التقرير يتحدّث عن مشكل تمويل صفحات مساندة للرئيس خلال حملته الانتخابية. كما يتحدّث بعض مساندي الرئيس عن الفساد على المنابر الإعلامية والحال أنّ انتصابهم اليومي هناك هو شكل من أشكال الفساد السّياسيّ. إنّ الإسقاط عمليّة لا شعورية دفاعية يتخلص فيها الفرد من دوافعه وأفكاره وعواطفه الموسومة بالخوف، أو غير المقبولة، للتهرب من الاعتراف بها أو للتخفيف من الشعور بالذنب أو بسبب الشعور بالتوتر. فالإسقاط هنا يدخل ضمن استراتيجيا لتبرير الذّات والدفاع عنها خاصّة عن طريق التفكير المؤامراتيّ والغيريّة (الآخر).

هذه أهم سمات الشّخصيّة التّسلّطيّة كمعطى جماعيّ يتشكل من رغبات ودوافع فرديّة لتُشَكِّل في سياق اجتماعيّ عميق وطويل (زمنيا) بنية الشّخصيّة التّسلّطيّة، أي الّتي لديها قابلية للانخراط في الإيديولوجيا المعادية للحرية وللديمقراطية في إطار حكم تسلطي. أنّها مستوى آخر من شخصيتنا كتونسيين، كامنة فينا، ولا نريد أن نراها، بل نهرب منها نحو جهات خارجة عنا كأفراد، مثل تحميل المسؤوليّة للشعب، وللدولة وللثورة أو

للخارج. كيف تبرز هذه الشّخصيّة ويتكثّف حضورها على السّاحة؟ عادة ما تتغذّى هذه الشّخصيّة التّسلّطيّة الجماعيّة من القلق الاجتماعيّ في سياق من الحرّيّات والبناء الدّيمقراطيّ. وهذا ما حصل بالضبط طوال عشر سنوات من حياة سياسيّة اهتمت بالحاكميّة باسم الدّيمقراطيّة وأهملت مشاغل المواطنين من تنمية وعدالة اجتماعيّة وأمن اجتماعيّ، ممّا عمق من القلق ومن الخوف في سياق نفسي فردي وجماعي هش. فليس من الغريب أن يتكثّف هذا القلق الاجتماعيّ وهذا الخوف خلال أزمة كورونا وخاصّة طوال سنة 2021، والّتي لعبت دورا كبيرا في صعود الشّخصيّة التّسلّطيّة إلى السطح يوم 25 جويلية من نفس السنة بعد كمونها مجتمعيا وكذلك فرديا.

لقد أدّت محورة الحياة السّياسيّة حول الحاكمية، وبشكل عكسي، إلى إضعاف الحكم ذاته من خلال الشخصيات الضعيفة الّتي وصلت إلى موقع الفعل السّياسيّ. حرَّك ذلك أيضا الحاجة الكامنة لدى الشّخصيّة التّسلّطيّة الجماعيّة لِحُكم يجسد القوّة وحتّى القهر. نذكر من بين العوامل أيضا فقدان المرجعيات المؤطّرة (Les références encadrantes) للأفراد والّتي تساعد على فهم الشّأن العامّ والحياة السّياسيّة مثل مرجعيّة الدين بعد تجربة النهضة في الحكم، والمرجعيّة الوطنيّة مع الباجي، ومرجعيّة الكفاءة والشباب مع حكومة يوسف الشاهد. نحن إذن إزاء وضع مجتمعيّ فقد فيه الأفراد مرجعيّاتهم التقليديّة ممّا عمق من مخاوفهم ومن راديكاليّتهم في البحث عن خلاص قصوويّ. نذكر أيضا خيبة الأمل بعد طوباويّة الثّورة والّتي حضرت بقوّة سنة 2011 ورفَّعت من سقف الانتظارات. خيبة الأمل في معقوليّة الثّورة والسّياسة والحرّيّة، حركت المنازع والانفعالات لدى

شريحة واسعة من المجتمع وأصبحت بذلك قابلة لكل خطاب عاطفي قصوويّ معادٍ لهذه القيم وللديمقراطية.

يرتبط كذلك ظهور الشّخصيّة التّسلّطيّة، كمعطى مجتمعي فاعل، بعوامل عميقة تهم السّياق الاجتماعيّ وتحولاته والسياق الحضاري عموما في المجتمع الحديث. إذ يرتبط التركيز على مسألة السّلطة والنفوذ بتحولات العائلة النووية وتراجع سلطة الأب منذ عشريّات. وقد تعمّق تراجع سلطة الأب هذا بعد الثّورة حيث نشأ الأبناء في جو من الحرّيّة وفي جو أصبح فيه الشارع منافسا لسلطة الأب مع مخاطره على الدراسة وعلى الصّحّة بسبب المخدرات. ساهم ذلك في زيادة الحاجة إلى القوّة والسلطة وحتّى إلى البحث عن رموز جديدة ممثلة لها عوض صورة الأب المتراجع. من رموز هذه القوّة الجديدة شخصيّة الأخ الأكبر المتمرّد على سلطة الأب كي يعيد بناء سلطة جديدة قويّة. فدُونالد ترامْب مثلا يرمز إلى شخصيّة الأخ الأكبر المتمرّد والقوي، في حين يبقى إبراهام لنكولن رمز الأبوّة الأمريكية. كما يمثّل قيس سعيّد رمزيّة الأخ الأكبر المتمرّد، في حين يحتكر بورقيبة رمزيّة أبوة الأمة. ربّما ضمن هذا الإطار نفهم أنّ أغلب مساندي قيس سعيّد، حسب استطلاعات الرأي بعد جويلية 2021 وحسب توزيع المشاركين في مختلف المحطّات السّياسيّة (استشارات، انتخابات...)، هم من الذّكور فوق سن 45 سنة. فالذكورة تجسّد القوّة خاصّة في مجتمعاتنا حيث تهيمن على ثقافتنا الاجتماعيّة أسبقية الرجل على المرأة. هي تركيبة مختلفة عن جمهور ناخبيه في الدور الأول من انتخابات 2019 حيث كان هناك حضور مهم لفئة الشباب وللمنطق السّياسيّ. ويمكن أن نفهم تراجع مشاركة الشباب في إطار القلق

الاجتماعيّ العامّ المرتبط بتونس وحتّى بالحياة الحديثة. فبعد تراجع القيم الكبرى مثل الدين والحرّيّة وحتّى العلم، أصبحت هذه الفئات إمّا مهمّشة أو تستهويها الأفكار القصوويّة. وربّما تزيد التكنولوجيا الحديثة من القلق الاجتماعيّ لدى هذه الفئة عبر تعميق الشعور بالحرمان النسبي. فكلما فشل نظام السّوق اللبرالي في الإدماج الاجتماعيّ، زاد الإحساس بالحرمان بفعل المقارنة مع الآخر الّتي تتيحها وسائل التواصل والاتصال الحديثة.

تساهم جملة من العوامل الأخرى في تسهيل قبول جزء كبير من المجتمع بالأفكار القصوويّة المعادية للحرية والباحثة عن السّلطة القوية. نذكر من بينها الجهل وحالة الغموض (Confusion) الّتي تسود المجتمع في سياقات الأزمة. فعدم امتلاك الحد الأدنى من المعلومة ومن الأدوات لفهم الشّأن العامّ، لا يساعد على تشكيل موقف من الواقع الاقتصاديّ والاجتماعيّ والسّياسيّ ويُبقِي الفرد في حاجة إلى الغير، إلى مصادر خارجة عنه، للقيام بذلك أو اللجوء إلى الأحكام المسبقة والروسمة. كما لا تساعد طريقة تعامل وسائل الإعلام، في عالم اليوم، وكذلك في تونس، على الإلمام بالسياسة وبالشأن العامّ، وتزيد بالتّالي من عزلة الأفراد ومن القلق والخوف. إذ تُبَثُّ البرامج السّياسيّة غالبا في منتصف النهار أو في بداية السهرة. أي في أوقات الراحة بعد العمل، وكأن السّياسة أصبحت موضوع ترفيه (divertissement) مثله مثل المواضيع الأخرى. وسائل التواصل الاجتماعيّ عمَّقت بدورها هذا الغموض وهذا الجهل بالشأن العامّ سواء من خلال إغراق المواطنين بالمعلومات وخاصّة الخاطئة منها. كما تلعب دورا حاسما في هذا المجال باعتبارها من أكثر الفضاءات «الإعلامية» الّتي تتكثّف فيها الأحكام المسبقة والرواسم دون رقابة لأن كلّ شخص يعبر من وراء

الشاشة دون مواجهة حقيقيّة مع الرأي العامّ في الواقع. يشجع التخفي وانعدام المراقبة على إنتاج كلّ أصناف التّعبير القصوويّة بما فيها الّتي كانت مقموعة خوفا من ردّة الأنا الأعلى والمحيط الاجتماعيّ. لذلك تبقى وسائل التواصل الاجتماعيّ الوسيلة المفضلة عادة لدى الحركات الّتي تستند إلى الشّخصيّة التّسلّطيّة في العمل السّياسيّ، خاصّة وهي تخاطب الأفراد منفردين فتعطي الوهم بالقيمة وبالفاعلية. قد نضيف إلى ذلك حالة اللاّ مبالاة بالشأن السّياسيّ الّتي أصبحت تسود في تونس منذ سنة 2017 تقريبا بسبب خيبة الأمل العامّة. فوضعية الاستقالة عن الشّأن العامّ، تساهم بدورها في فتح المجال لفعل الشّخصيّة التّسلّطيّة.

قد تعطي الشّخصيّة التّسلّطيّة، باعتبارها بنية اجتماعيّة، أفرادا مساندين للدعاية المناهضة للحرية لأنّها تكون فاعلة خاصّة في سياقات الحرّيّة. وقد تعطي أيضا مجرّد لا مبالاة جماعيّة وحتّى نفورا من كلّ السّياسة والشأن العامّ. لكن قد تعطي أيضا محرِّضين يعملون في أطر ضيقة في البداية، أي إطار التّعبير عن الغضب، ليتحول المحرّض إلى معارض، ثمّ تنشأ حركة جماعيّة تتم الدعاية لها لتنتهي إلى إفراز قائد والدعاية لأفكاره. تمت ملاحظة هذا المسار في عديد الحالات الّتي اهتم بها الدارسون سواء من مجموعات صغيرة أو حتّى من أحزاب في بلدان أخرى. لكن في تونس، حيث يُعَد قيس سعيّد وليد هذه الشّخصيّة الجماعيّة، اكتمل المشهد بوصول المحرّض إلى السّلطة بعد «حملة تحريضية» دامت لسنوات وهو في الحقيقة مستوى غير متوقَّع لا من طرف الحركة الّتي قامت ولا من طرف قيس سعيّد ذاته. من هنا نفهم الغموض الّذي يطبع الحياة السّياسيّة في تونس منذ جويلية 2021 ومن هنا أيضا مبعث القلق من وضعيّة كان منطق وجودها

في الأصل الإجابة عن القلق الاجتماعيّ. فكأنه تمّ تعويض القلق من السّياسة بقلق أعمق وأعقد بعمقه البسيكولوجي الجماعيّ والشخصي. أنّها مظهر من مظاهر تناقضات الشّخصيّة التّسلّطيّة والّتي يحملها بامتياز الشّخص المحرّض المتمرّد.

ب- المحرّض المتمرّد (L'agitateur rebelle)

قيس سعيّد، هو إذن في جانب كبير منه نتاج لهذا السّياق النفسي السّياسيّ الاجتماعيّ سواء من خلال وصوله إلى الحكم عقب انتخابات 2019 أو من خلال جمعه لكل السلطات بعد مروره بقوّة يوم 25 جويلية 2021 بمساندة شعبية، ولكن خاصّة من خلال طريقة ممارسته للحكم. إذ يتقاسم المحرّض مع جزء كبير من المجتمع نفس القلق الاجتماعيّ ونفس خيبة الأمل وخاصّة نفس سمات الشّخصيّة الّتي تتمحور حول ضعف الأنا والرغبة في التعويض. وهو يعيد أحيانا نفس مسار خيبة الأمل الجماعيّة من خلال مساره الشخصي سواء في التقرّب من السّلطة دون النجاح في الحصول على موقع داخلها، أو الفشل في تحقيق مسار مهني متكامل. لذلك يكون انخراطه في الشّأن العامّ من بوابة التعويض وتلبية الحاجة للقوة عبر عقاب رموز الماضي، الّتي حالت، بشكل فعلي أو متخيَّل، دون «النجاح». ربّما هذا ما مثلته الثّورة لشخص قيس سعيّد فانخرط في الشّأن العامّ بعد 14 جانفي. مع هذا الانخراط الشخصيّ الدَّوافع، ولتعويض نقص الثقافة السّياسيّة، أخذ من الإيديولوجيات ليصنع منها مكوّنات ديماغوجية. من هذه الزاوية يُعتبر 25 جويلية 2021 حالة من انفراد الغضب والانفعال بالسلطة لِتَحكُم بالغضب والتوتر من أجل التعويض الشخصي. فخطاب

قيس سعيّد المحرّض، لا يحيل على الواقع الموضوعي بقدر ما يحيل على تركيبة شخصيّة المتحدث، عبر المكونات الخطابية التّالية:

- **ثنائية «نحنُ» و«هُم»**: تعد عنصرا أساسيا في الخطاب الموجه للسامعين. هي ترجمة للبنية النفسية للشخصيّة التّسلّطيّة في توجهها نحو الخارج عن الذّات، عن الأنا (excentrisme) والغاية منها تحويل وجهة السامع دائما نحو الآخر للتركيز عليه وإثارة الانفعالات والدوافع ضده بعد أن تمّ وصمه بالعدوّ. نجد من بين الأمثلة على هذه الثنائيات: الصادقون مقابل الخونة، والوطنيون مقابل المتآمرين والنظيفون مقابل الفاسدين. والواقع أنّ ذلك الآخر الّذي تمت شيطنته هو جزء من الأنا الّذي تمّ استبطانه وحجبه في أعماق الشّخصيّة. هو ذلك الجزء من الأنا الّذي لا تراد مواجهته وتصحيحه. على قاعدة مثل هذه الثنائيات، يتشكل العقل المؤامراتي الحاضر بقوّة في خطابات قيس سعيّد الرّئيس وحتّى قيس سعيّد المحرّض سابقا. قد يكون أصل الفكرة المؤامراتيّة ذاتيا مرتبطا بالمحرِّض ذاته وليس موضوعيا مرتبطا بالواقع السّياسيّ أو الاجتماعيّ العامّ. ففي حواره لجريدة الشارع المغاربي في 12 جوان 2019، يجيب قيس سعيّد عن سؤال حول مساره المهني وحول الأطروحة بأنّه «تمّ السّطو عليها من قبل البعض». فكأنّ الخطاب الرّسمي المؤامراتي اليوم هو امتداد لتجربة ذاتية تستهدف الشّخص. هنا نفهم خلفية المؤامرات الّتي يسوقها الخطاب الرسمي من محاولات تسميم وتآمر المعارضة ومهاجري جنوبي الصحراء، وكأنها امتداد لمؤامرة أصلية، هي مؤامرة الأطروحة الجامعية. فكأنه تمّ تحويل الفشل الشخصي إلى مَظْلَمَة مدفونة، ثمّ تحولت إلى تحريض بعد الثّورة الّتي أزاحت عنها القيود،

لتصبح طريقة حكم بعد جويلية 2021.ومن كثرة اجترارها تتحول المؤامرة إلى حالة من البارانويا العامّة، سواء على مستوى الحكم، وكأننا في دولة تحكمها البارانويا، أو على مستوى المجتمع، وهو ما يُعطِّل كلّ معقولية لفهم الواقع.

ضمن هذا المنطق الثنائي المؤامراتي نفهم أيضا كيف أنّ قيس سعيّد يجد نفسه محرجا أمام مسألة الانتخابات وإمكانية وجود شخص ينافسه. فلا يمكن للمنافس أن يكون من بين «النحن» ولا وجود لمكان له غير ذلك إلاّ «هُم» أي الخونة والمتآمرون. عقلية الثنائيات المتضادّة لا تسمح بوجود أية منافسة وتلغي كلّ محتوى ديمقراطي ممكن لانتخابات رئاسية. فهو لا يرى نفسه منافسا مع آخرين، لأن كلّ الآخرين أعداء. نضيف إلى ذلك، أنّ دوافع الخطاب التحريضي هي بالأساس دوافع ذاتية تتعلق بالأنا ولا تتعلق برهانات الواقع الموضوعي الّذي تحكمه عقلية الاختلاف الدّيمقراطيّ حول تسيير الشّأن العامّ.

- **الغموض والعموميات والتناقض والمسحة الأخلاقية:** فالمحرِّض لا يسمي خصومه مثلا بشكل يوضح للمستمع الطرف المقصود، بل يكتفي باستعمال ضمائر «هُم»، «هؤلاء»، «أطراف» أو بنعوت مثل الفاسدين والخونة والمحتكرين. ويفسَّر ذلك بأنّ الآخر هو، في جانب كبير منه، غير موجود، بل هو بناء من ذهن الأنا. وكما يقول ليو لوينتال: عندما تسأله بـ«كَيْف» يجيبك بـ«مَن». تسأله عن الفساد يحدثك عن الفاسدين، تسأل عن نفاذ الموادّ الأساسيّة يجيبك بالمحتكرين. ويشتد هذا الغموض إذا حاولنا رصد التّوجّه الإيديولوجي للمحرض. فهو يستقي تقريبا من كلّ الإيديولوجيات في شكل «احتطاب إيديولوجي» ليصنع

منها ما يريد من الخُطَب لأنّ الأهم هو فعل الخطاب على النفوس وليس فعله في الواقع الحقيقيّ. لذلك، من العبث التساؤل هل أنّ قيس سعيّد محافظ، أو إسلامي، أو قومي أو لبرالي، أو وطني. هو كلّ هذا وليس من أي منها. لأن هذه الأطر الإيديولوجية مرتبطة بالواقع الموضوعي في حين أنّ له هو واقعا آخر يستهدفه. قد يصل أمر «الاحتطاب الإيديولوجي» إلى استعمال المحرّض لباس شخصيّة أخرى هو ليس منها بهدف مواكبة الواقع. فتغيير تاريخ الثّورة من 14 جانفي إلى 17 ديسمبر يهدف أكثر إلى الانخراط في سياق لم يكن منه وهو الثّورة. وحتّى ما يسمّى بالبناء القاعدي ليس منه، بل هو من غنائم «الاحتطاب الإيديولوجي» منذ 2011، لأننا لا نعرف له كتابات لا عن باكونين ولا عن المَجالِسية مثلا قبل الثّورة ولا بعدها. فـ«14 جانفي» لم تحرّر فقط المواطنين كمجموعة، بل حرّرت أيضا المكبوت الفردي الّذي بحث بعد الثّورة عن عناصر سياسيّة للتعبير عن الذّات لأن اللحظة سياسيّة بامتياز. وهذا ما لاحظناه بعد الثّورة من دخول العديد حقل الفعل السّياسيّ بدوافع شخصيّة نفسية أكثر منها بدوافع القناعة الإيديولوجية المبدئية. كما يلتجئ الخطاب التحريضي إلى الاعتماد على العموميات بهدف ترك مساحة للتراجع في حال تبيّن أنّ الموقف كان خاطئا. فعوض الحديث مثلا عن خيارات وإجراءات اقتصاديّة واضحة وملموسة، تقدم سرديّة عامّة من صنف «تحقيق الرخاء» «تحقيق السيادة الغذائية» «بناء اقتصاد وطني». كلها شعارات عامّة تحيل على العقل التحريضي وليس على عقل إصلاحي عمليّ. من جهة أخرى، يُلام على قيس سعيّد تناقضه وتناقض مواقفه، والحال أنّ التناقض عنصر بنيوي في خطاب المحرّض. فهو يشتم الآخرين

(حشرات)، ولكن باسم الأخلاق، كما يتهم الآخرين بالتعدي على القانون في حين يعاقبهم دون التزام بالقانون وبإجراءاته. كما ينادي عاليا أمام الأوروبيين بأنّ حلّ الهجرة لا يكون أمنيا، ولكنه اعتمد على قوات الأمن لطرد المهاجرين من مدينة صفاقس. قد نضيف إلى ذلك منحى التضليل، فعندما تنتقد البناء القاعدي والشركات الأهلية، يقال لك ليس للرئيس مشروع وقد أكد ذلك، وعندما تنتقد غياب الرؤية والمشروع، يحدثونك عن البناء القاعدي والشركات الأهلية.

- **الوعود الزائفة واللعب على الانفعالات وتحريك الدّوافع**: يقود تحليل خطاب الشّخصيّة المحرِّضة إلى الاقتناع بأنّه لا يطرح أية حلول عمليّة لتغيير الواقع. ويتأكّد هذا أكثر في حالة وصول المحرّض إلى الحكم كما في الحالة التّونسيّة وهنا يكمن المأزق. فبالرغم من أنّ غضبه يتوجّه تقريبا إلى كلّ مناحي الحياة، إلاّ أنّه لا يتعرض أبدا إلى الأسباب الهيكلية الاقتصاديّة والاجتماعيّة الحقيقية الّتي تفسر الغضب الاجتماعيّ. إذ لا تهمه أسباب هذا الغضب بقدر ما يهمّه الغضب في حدّ ذاته. فهو في النّهاية يدافع عن الوضع القائم ولا يسعى جديا لتغييره. كيف ذلك؟ لا يسعى المحرّض لتفسير الغضب المجتمعيّ بمفاهيم نظريّة عقلانية أو يحاول أن يحلّل الأسباب العميقة ويقترح حلولا، بل يوجه كلّ انتباه السامع إلى نقطتين فقط، أوّلا الألم والمعاناة ثمّ ثانيا ذاك الآخر أو أولئك الآخرين الأشرار الذين لا يحترمون الأخلاق. فهو يقترح دائما تغيير الأشخاص وليس تغيير السياسات. بالرّغم من أنّ مسائل البطالة والحيف الاجتماعيّ وتهميش المناطق الداخلية دائمة الحضور في خطابات قيس سعيّد، إلاّ أنّه لا يقدم بديلا عقلانيا واقعيا

لحلها. وعندما يهاجم الإدارة، ليس لأن هناك مشكلا موضوعيا يتطلّب الحلّ، بل لأن الموضوع يثير الانفعالات لدى المستمع ويحرك الرّغبة في العقاب والانتقام فينتشي السامعون لذلك. كما يتعالى صوته عاليا لرفض بيع الشركات العموميّة، لكن دون أن يقدم رؤية معقولة للحلّ. يُقدّم البناء القاعدي على أنّه استعادة الشّعب لسلطته، والحال أنّه مجرّد سَلبٌ للسياسة من المواطن وإقصاءٌ له من النّقاش العامّ وبالتّالي من الفضاء العموميّ كفضاء للفعل. كما كرر قيس سعيّد مرارا عدم المس بصندوق التعويض، والحال أنّه تمّ إلغاء الدعم عبر إلغاء المدعوم الّذي تراجع استيراده. إنّ كلّ ما يهمّ هو مخاطبة العواطف والانفعالات والتلاعب بالألم الاجتماعيّ لأن فيه مبررا لوجود المحرّض والتحريض. حيث يلعب خطابه على عناصر الخوف والشك والاكتئاب والحذر وحتّى على اليأس، لكن دون تقديم أي أمل عدى التخلص من أشخاص وأطراف مع الإيهام بأنّ الثّروة متوفّرة لكن يتحكّم فيها الأشرار («سوف تفيض خزائن الدّولة بالأموال»). فالقلق الاجتماعيّ هنا ليس مشكلا يتطلّب الحلّ لذاته، بل يصبح مجرّد أداة للفعل التحريضي ولبناء سلطة الشّخص. أي كأنه في النّهاية نوع من الابتزاز البسيكولوجي للمواطنين. فكأن خطاب المحرّض يتوجّه إلى غريزة فاطمة، الّتي كلّما اشتدّ ألمها إلاّ وسعت دون شعور إلى الحَك. فهو يشجعها على حَكِّ الجرح لأن راحتها ومتعتها في ذلك، في حين يزداد الجرح تعفنا وتكتفي هي بالحكِّ كلذة تعويضية. إنّنا في تونس منذ نهاية جويلية 2021، نعيش على لذّة الحَكِّ التعويضي في حين تتواصل جراح البلاد وتتعمّق.

هنا يكمن الفرق بين المحرّض من ناحية والإصلاحي أو الثوري من ناحية ثانية. ففي حين يسعى الأخيران إلى عقلنة فهم المشكل في إطار خطاب نظريّ وطرح حلول لواقع موضوعي، يكتفي المحرّض بعموميات بدون محتوى وبمفردات من سجل العاطفة والانفعالات. وإذا كان موقف الإصلاحي والثوري من الإسلام السّياسيّ موقفا مؤسَسا نظريا، فإن حركة النهضة بالنسبة لقيس سعيّد مجرّد أداة لمخاطبة الانفعالات. هي ليست خصمه السّياسيّ ولا يختلف معها حول مشروع مجتمعي مهما كان. ما يهمّه هو غضب المواطنين على النهضة لاستثماره وليس النهضة وما تمثله ومسؤولياتها عن فترة حكمها.

- **اللغة كوسيلة للهروب من الواقع**: إنّ اللّغة، وليس الفعل، هي الأداة الأساسيّة للمحرِّض. فما يهم أكثر هو مخاطبة كتلة الجمهور وعواطفهم وليس واقعهم الموضوعي. لذلك تتحول اللغة معه إلى وسيلة لتزييف الواقع وحتّى إلى بديل عنه. لنا في ذلك أمثلة عديدة من كلام قيس سعيّد الّذي يستعمل التناسق اللغوي للإثارة من قبيل «كلّ نص وراءه لص» أو «حرّيّة التفكير قبل حرّيّة التّعبير». فالمهم هو تناسق نطق الألفاظ لدى السامع، حتّى لو كان المعنى ضربا من العبث، إن وُجد معنى. ومن هنا نفهم إشكالات قيس سعيّد مع الأرقام. فإن كانت صناعة اللغة تأتي منه فيزوِّقها لصناعة واقع بديل موازٍ، تبقى الأرقام خارجة عنه وتحيل على الواقع الحقيقيّ الّذي ينفره أو ينكره. اللغة طيعة وتثير العواطف والانفعال في حين تبقى الأرقام صامتة ومخيفة. الأرقام هي بمثابة المرآة الّتي تعكس الواقع كما هو، وعوض تغيير الواقع يقوم المحرّض بكسر المرآة (تغيير مدير معهد الإحصاء). تمثّل اللغة أيضا

وسيلة محبذة للمحرض لأنّها تتوجه إلى أطراف خارجية يُغطي التواصل معها على عجز التواصل مع الذّات في عمقها. كما تؤسس اللغة لتفوق المحرّض على سامعيه وفرض الزعامة عليهم. حيث يعتمد المحرّض على استعراض معرفته المتنوعة خاصّة بالماضي وبأغواره الّتي وصل لها هو دون غيره. فكأنه يقول لجمهوره، أنا أعلم منكم بالخفايا فاتبعوني. لكن هذا الخطاب لا يَحوي إلاّ معطيات خام حول تواريخ وأشخاص وأحداث دون أن يتحوّل إلى قراءة وخطاب معرفي لفهم القلق الاجتماعيّ، وهذا مفهوم لمن يَحْصِر الواقع في قابلية السامعين للتأثر بخطاب الانفعال.

ضمن هذه القراءة نفهم ذلك الجانب المشهديّ والفرجويّ في زيارات قيس سعيّد الّتي يتكرر فيها تقريبا نفس المشهد ببعده المسرحي الدرامي وبنفس اللغة. فلا فائدة إذن من البحث عن أية معقولية في هذه الإطلالات الّتي تكرر نفسها ولا فائدة من التساؤل حولها. لا فائدة من التساؤل عن سبب زيارة هذا المكان وليس ذاك فكل الأماكن واحدة لديه، هي ربّما غير موجودة كواقع موضوعي لديه، بل كلها مسرح كبير. لا فائدة من البحث عن معنى ما قال لأن لا معنى لقول خارج المعقول. إنّ كلّ ما يهم هو ذاك التأثيث الفرجويّ المهيّج للانفعالات وللدوافع كي تبقى في حالة هيجان. مواد المصانع الّتي زارها مثل حديد منزل بورقيبة وسكر باجة وحلفاء القصرين، الّتي تكاد تندثر فعلا، لا تهمه، هي فقط أدوات لتأثيث الفرجة. كلّه في منطق التّحريض دون معالجة الأسباب الحقيقيّة، لأنّ في معالجة الأسباب الحقيقيّة نهاية للمشهد وللفرجة، ونهاية

للعلاقة بين باث وكتلة متقبلة اسمها الشّعب، أي نهاية للتّحريض وللمحرِّض.

يخاطب المحرّض بلغته الانفعاليّة اندفاعات الكتلة (Les impulsions de la masse)، لذلك يسهر دائما على تلافي سقوطها في محظور الوعي السّياسيّ بذاتها ولو وصل الأمر حدّ إقصاء الشّعب من السّياسة (La dépolitisation du peuple) كما في حالة ديماغوجيا البناء القاعدي. ضمن هذه المقاربة نفهم حساسيته من الإعلام ومن لغة الإعلاميين غير المنخرطين في مشهديّته. لأنّ لغة الإعلام المستقل تنافس كلمة الرئيس المحرّض وتحيل على الواقع الموضوعي الّذي يتجنبه. في المقابل، تلعب عديد البرامج الإعلامية دور الواسطة لاستمرار تلك المشهديّة الانفعاليّة عبر النقاشات الّتي تدّعي تحليل كلام الرئيس فتعطيه وجاهة ليست منه. فكأن هذا الوسيط الإعلامي تحوّل إلى صدى للخطاب الانفعالي الرسمي الشّخصيّ ليواصل اصطناع وهم اللذّة التعويضية وحكِّ الجرح عوض البحث عن دواء. لكن لا يقتصر ذلك على الإعلام الطيع فقط، بل يشمل أيضا إعلاميين، صحفيين أو محللين، معارضين لقيس سعيّد. فمجرد مساءلة تصريحات من اللاّ معقول الانفعالي بمعقول الإعلام السّياسيّ ومحاولة فهم ما لا يُفهم، يُعطي، بشكل تعارضي، وجاهة لخطاب الانفعال، بل يجعل منهم أيضا قناة تواصل أخرى يمتد من خلالها تأثير الخطاب الانفعالي. أي أنّ بعض معارضي قيس سعيّد وتسلّطه، وبعفوية المعارضة، يتحوّلون دون قصد إلى أداة يتواصل من خلالها فعل التّحريض الانفعالي على الجمهور وذلك بمجرّد البحث عن معنى وعن معقوليّة سياسيّة لما قال. فالموضوع الأهم والمسكوت عنه هو الشّخصيّة، أمّا ما قالت فمجرّد

أثرٍ لها. هنا، يمكن للصّمت أن يكون نضالا. بمعنى الصّمت عن لا معقول خطاب الرئيس وكسر خط تواصل التّحريض الانفعالي، لأنّه ليس مادة إعلامية ذات وجاهة سياسيّة عدى أنّ من قالها حاكم، وهو الحاكم الأوحد. أي أنّ المطلوب في النّهاية هو التركيز على القائل وخاصّة على المتقبل وليس عما قيل.

إضافة إلى اللغة، يؤسس قيس سعيّد لعلاقة خاصّة بالزمن. فهو كثير العودة إلى الماضي في خطابه وكثير العودة إلى ما اندثر من كلمات من معجم أصبح أثرا. عودته إلى الماضي هي في عمقها، وسيلة أخرى للهروب من الواقع الحاضر وما يمكن أن يثيره من تحديّات للذّات. كما تعتبر العودة إلى الماضي بمثابة تَمَلُّك فترة كانت تمثّل في ماضي قريب الفشل والتهميش، وكأننا إزاء عودة تعويضية، أي إزاء زمنية بسيكولوجية (Une temporalité psychologique) وليس زمنيّة تاريخيّة أو سياسيّة. يبرز تملك الماضي والفعل فيه عبر محاولة إعادة تأسيسه بسرديّات حول هذه الوثيقة أو تلك وكيف أنّ المؤرخين لم يهتموا بها في حين أعادها هو إلى للحياة. يعطي قيس سعيّد الانطباع وكأنّ زمنيّته تتشكّل من نقطتين، حاضر يعاد تشكيله بالعودة إلى ماضي تأسيسي، مع غياب كلي للمستقبل. هكذا عدنا إلى الزمنية التقليدية لما قبل الحداثة، أي الزمنية الاستعاديّة مع مسحة بسيكولوجية، وتركنا الزمنية الحديثة، أي الزمنية التاريخية التطوّرية الّتي تتوجه نحو المستقبل. قد لا نبالغ إذا قلنا إنّ تونس دخلت مع قيس سعيّد في زمنيّة اللاّ معقول البسيكولوجي بعد أن تمّ تحييد الزمنيّة العقلانيّة، والأخطر أنّ الدّولة ذاتها أصبحت تشتغل على وقع هذا اللاّ معقول الزمني لا تكاد تفرق بين ماضيها ومستقبلها.

ربّما نضيف إلى جملة هذه المؤثرات المؤثثة للخطاب التحريضي بعض العناصر الأخرى. مثل حدة المفردات الّتي تصل حدّ الشتم والسب (متآمرون، خونة، زانية، يسكرون في الحانات، جراد...) واستحضار العنف، مثل استعمال كلمة «تطهير» وحتّى مفردات الحرب عند الحديث عن الانتخابات (راجع حوار الشارع المغاربي). هي مفردات تحيل أيضا على قاموس الأخلاقويّة الّتي ينسبها الخطاب لنفسه وينفيها عن الآخرين. ومن هنا نفهم مكانة عمر ابن الخطاب كمثال لقيس سعيّد، لأن الصورة الّتي نقلها التّراث الإسلامي عن هذه الشّخصيّة هي القوّة والعدل، أي مكونان مهمان من مكوّنات الشّخصيّة التّسلّطيّة. نجد أيضا سمة قارة في هذا الخطاب وهي شدة الانفصال عن الواقع مع مسحة من الخيال الخصب الّذي يصل حدّ اللاّ معقول مثل المؤامرات، والاعتقاد في المهمّة التبشيرية من أجل فجر جديد للإنسانية أو وهم البناء القاعدي. فالخيال الواسع وسيلة أخرى من وسائل الهروب من الواقع وبالتّالي من الوعي به لأن في ذلك فتحا لمواجهة مع الذّات قد تحمل مخاطر عدة وتثير آلاما غير متوقعة.

من الواضح إذن أنّ نظام التّحريض الانفعالي الّذي وصل إلى الحكم سنة 2019 واستحوذ عليه نهاية جويلية 2021، أتت به الحاجة المجتمعيّة للقوة والرغبة في العقاب، على خلفية الغضب الاجتماعيّ والّتي تماهت مع انتظارات الشّخص المحرّض ذاته ومنها الرّغبة في التعويض. والحقيقة أنّ قيس سعيّد لا يمثّل لوحده هذه النزعة التّسلّطيّة كإفراز مجتمعي. شخصيّة الصافي سعيد بدورها شخصيّة تحريضية بأتمّ معنى الكلمة وتنطبق عليها المقاييس الّتي ذكرتها من حدة ومن تعميم ومن عنف خطابي مزاجي،

ولهذا نفهم حضوره الدائم في عمليات سبر الآراء. غير أنّه يتميز عن قيس سعيّد بوجود إيديولوجيا دافعة وهو أيضا مكمن الخطر. فتقابل شخصيّة المحرّض مع بناء إيديولوجي سابق تمثّل مزيجا قد يعطي نتائج خطيرة غير متوقّعة.

وهو في الحكم، ينبني تسلط المحرّض على منطق القوّة والتسلط المُجَسَّدة في شخص احتل لوحده كلّ الفضاء العامّ، بما فيه حتّى كرة القدم، على حساب الدّولة وعلى حساب المؤسّسات وحتّى على حساب القانون. فهو يحدد الأطراف المستهدفة ويحدد التهمة ويعاقب بنفسه («من يبرئهم فهو شريك لهم» أو التخيير بين الصلح الجزائي والسجن). هو من كتب الدستور وبصمته اللغوية واضحة على صفحة فيسبوك الرسمية للرئاسة. هكذا فقد القانون دور الوساطة في العلاقة بين الدّولة والمجتمع بسبب الرّغبة الشّخصيّة، قبل الجماعيّة، في العقاب والانتقام والتعويض. ضمن هذا التّهافت التسلطي الانفعالي تدخل مجمل حالات إيقاف الفاعلين في المجتمع السّياسيّ بما فيهم المواطنين العاديين (على أساس المرسوم 54 مثلا) وليس فقط في إطار إقصاء المعارضين بالمنطق السّياسيّ. نحن لسنا إذن إزاء المعقول القانوني والمؤسساتي، بقدر ما نحن إزاء اللاّ معقول البسيكولوجي الشخصي وحتّى الجماعيّ المبني على الرّغبة في العقاب.

تأخذ ممارسة المحرّض للحكم كذلك صبغة الرّغبة التعويضية (Plaisir de compensation) وحتّى صبغة الثأر (La revanche). وتتمثّل الرّغبة في ذاك الانتشاء السلطاني بممارسة الحكم والتقرير والفعل في حقّ الآخرين وفي مصائرهم، وكأنّه تعويض عن فشل الماضي المدفون في أعماق الذّات. الحُكم بالنّسبة للمحرّض، هو أيضا ثأر من قوى الماضي الّتي يرى فيها سبب

انكساراته. وتعطينا زيارات قيس سعيّد لقبر بورقيبة في ذكرى ميلاده تجسيدا مكثفا لمختلف هذه الأبعاد. فالإصرار في كلّ مرة، وعلى خلاف الزيارات الأخرى، على تنظيم ما يشبه المؤتمر الصحفي في ساحة القبر يحيل على نوع من الانتشاء بتحقيق الرّغبة، أي الحكم، كتعويض عن ماضي التهميش وكثأر من رموزه وكأنه انبعاث جديد. إنّ الانتصاب في كلّ مرة في ساحة القبر والحديث عن الحكم، يسعى إلى تبليغ رسالة مفادها أنني اليوم أنا الحاكم وليس من في القبر. إنّه تجسيد لصورة الأخ الأكبر المتمرّد على الأب من أجل إحياء سلطة أقوى، في المقابل، يتمّ هذا الاحتفاء بالحكم، وبشكل تعارضي كما في شخصيّة كلّ محرّض انفعالي، في قالب زهد يترفّع عن الحكم (الحكم ابتلاء وكأنّه قدر ربّاني). هنا نفهم حالة التّوتّر الّتي يُظهِرها كلّما طُرح عليه السّؤال عن الانتخابات الرئاسيّة وموعدها. يجيب بأنّه غير معني بمنافسة أحد، والحقيقة أنّه يرفض المنافسة على الحكم، لأنّ الشّعب، حسب اعتقاده، سبق واختار وكلّ موعد هو فقط لتأكيد الاختيار الأصلي وليس لخيار آخر. أنّها رؤية لا يستقيم معها أي حديث عن انتخابات ولا عن ديمقراطية. إنّنا والحالة تلك، أبعد ما يكون عن المعقول السّياسيّ وما يتطلّبه منطق الشّأن العامّ. وهو ما يفسر الشلل التام الّذي أصاب الشّأن العامّ وكأن الدّولة فقدت عقلها المدبر لشؤونها.

لقد عدنا مع نهاية جويلية 2021، إلى منحى التّسلّط، ولكن ليس أي تسلط، هو ليس تسلط بورقيبة ولا هو تسلط بن علي. فتسلط هذين الأخيرين يدخل ضمن معقولية الدّولة سياسيا وتاريخيا ومؤسساتيا وهو نابع منها. تسلط «باني الدّولة» في حالة «بورقيبة» وتسلط «حامي الدّولة» في حالة بن علي. وفي كلتا الحالتين كانت القوّة وسيلة لتمرير رؤية ما للسياسة

العموميّة وللدولة. أمّا تسلّط قيس سعيّد، فهو عبارة على بنية بسيكولوجية جماعيّة وفردية وليس بنية سياسيّة معقولة تكون فيها القوّة هي الهدف وليست مجرّد وسيلة لتسيير الدّولة والشأن العامّ. هو تسلط انفعالي يلقي بظلاله، بطبيعة الحال، على كلّ الحياة السّياسيّة، لكنه يبقى مُفرَغا من السّياسة على مستوى انبعاثه ووسائله وغائيّته. ظاهرة قيس سعيّد ليست إذن ظاهرة يمكن تلخيصها فقط في الشعبويّة في معناها السّياسيّ. فالشعبويّة مكوّن من مكوّنات خطابه الديماغوجي، ويلتقي الاثنان على أرضيّة اللغة، فالشعبويّة خطاب والمحرض في حاجة ماسة للقول. كما تستعمل الشعبويّة السّياسيّة كلمة «الشّعب» في بعدها السّياسيّ لاكتساب الشرعية والوجاهة، في حين تستعملها الشعبويّة التحريضيّة الانفعاليّة، إضافة إلى ذلك، كعمليّة تعويضيّة للأنا الضّعيف. فمصدر قوّة المحرّض ليس ما يأتي منه من رؤية وبرامج وحلول نابعة من الذّات، بل تأتي قوته من جهة خارجية هي الشّعب وذلك في تجسيد حي لرفض التّوجّه الباطني نحو الذّات. هو أيضا ليس حكما فرديا (له معقولية سياسيّة ويعتمد على مؤسسات) ولا هو حكم الفرد (له معقولية سياسيّة لكن مع تهميش المؤسّسات). أنّه يتعدى كلّ ذلك إلى مستوى المركب النفسي الاجتماعيّ الموسوم بالغليان (agité). أنّه حكم الشّخص المحرّض، معه نخرج من المعقول السّياسيّ والمؤسّساتيّ، الدّولتيّ منه أو الإيديولوجيّ، إلى اللاّ معقول البسيكولوجيّ الانفعاليّ. أنّه في النّهاية مسار باتجاه التّدمير الذّاتي.

رغم ذلك، يساند جزء مهم من الشّعب التّونسيّ قيس سعيّد، وهي، كما فسرت، مساندة لما يمثله وليس لما يقدمه. وربّما نفهم ضمن هذا الإطار كيف لم تتحول ظاهرة قيس سعيّد إلى عمق مجتمعي بالمعنى التنظيمي قادرة

على إحداث تعبئة ميدانية في الشارع وعلى جلب المشاركين في الاستشارات وعاجزة خاصّة على جلب الناخبين إلى انتخابات تمّ تقديمها على أنّها الحلّ السحري لتونس. لأن القبول بقيس سعيّد لدى التونسيّين هو قبول للشخص في إطار فورة من التوهج الانفعالي الجماعيّ وليس قبولا لمشروع في إطار معقولية سياسيّة خاصّة وأن المشروع في حدّ ذاته ضبابي وتركة من «احتطاب إيديولوجي». ربّما المعقولية السّياسيّة الوحيدة الممكنة في هذه العلاقة، أي الرضا على قيس سعيّد، تتمثّل في يأس جزء هام من التونسيّين من الفاعلين السابقين في المجتمع السّياسيّ من سياسيين وحتّى من منظّمات في ظلّ غياب بديل حقيقي.

هنا يكمن مأزق الأحزاب الّتي تساند ما تسميه «مسار الرئيس». فمنطقها السّياسيّ، سواء أكان محكوما بالإيديولوجيا أو بمجرد انتهازية سياسيّة، يجد صعوبة في التّعامل مع رئيس ترى فيه ما ليس منه، مثل الثورية، والقيادة الوطنيّة، والقومية، والعدل وحتّى الدّيمقراطيّة. كما يرى هو في هذه الأحزاب، بالرّغم من مساندتها، مجرّد امتداد لواقع موضوعي هو لا يريد أن يراه. لا تهمه الحكومة أيضا وعملها وما تفعل بقدر ما يهمّه الخطاب المباشر للشعب وفرجويّته وفعله فيه. فهو في حاجة إلى أداة حكومية وليس إلى سياسة حكومة، أي على عكس ما تعتقده هذه الأحزاب. وربّما من هنا نفهم سرّ خياراته شخصيات ضعيفة وغير اتصالية لمنصب رئاسة الحكومة. فالأهم هو الحكم وليس عمل الحكومة وما تنجزه. ربّما نفهم هنا أيضا طبيعة علاقته غير المستقرة بمن ناصروه سابقا. فقد تخلى عن العديد منهم وهمش الكثير منهم لأن ما يحركه أكثر هو الدوافع الشّخصيّة وليس رؤية إصلاحية تتطلب تشكلا في أطر جماعيّة مثل حركة

أو حزب تؤطّر الأنصار. هو في حاجة إلى كتلة تستمع إليه وتبارك منحى القوّة والعقاب وليس لأنصار يدافعون عن مشروع، لأن الدافع الأهم هو الشّخص ودوافعه واندفاعاته.

مهما كان الأمر ومهما كان تأثير خطابه على العاطفة وعلى الانفعال الجماعيّ، يبقى المحرّض الحاكم مُطالبا في النّهاية بتقديم إجابات ملموسة للمواطنين، لأن الحاجة الاجتماعيّة والاقتصاديّة واقع موضوعي وهو المبعث الحقيقيّ للقلق الاجتماعيّ. لكن كلّ ما يمكن أن يقدمه هو فقط شبه حلول من غنائم «الاحتطاب الإيديولوجي» انتهت كلّها إلى الفشل، مثل الشركات الأهلية والصلح الجزائي والانتخابات القاعدية. في ظلّ هذا الانسداد، تمّ المرور إلى الاستعمال المباشر للقوة منذ فيفري 2023، أي بعد الدور الثّاني للانتخابات التشريعية، وذلك عبر ثلاث ملفات في نفس الوقت، قضية تآمر المعارضين وقضية المهاجرين والتصعيد مع صندوق النقد الدّوليّ. كلها قضايا تنتهي إلى الهدف الأول وهو الحكم بما يوفره من فرصة للعقاب وممارسة السّلطة حتّى بالعنف. وهو في ذلك لم يخرج عن منطق سياسة الحاكمية الّتي أتت بها النهضة بعد الثّورة، بل ذهب به إلى حده الأقصى وهو القوّة عوض التفاوض ولو في سياق من الفساد. لذلك التقى هذا المنحى نحو الاستعمال المباشر للقوة مع تقاليد قديمة لجزء من جهاز الدّولة الّذي يمثل قوّة الإكراه الأقصى، أي المسلح، والذي ما زال يحصر هيبة الدّولة ونفوذها فقط في منطق القوّة والانضباط. وكنتيجة لهذا الالتقاء، تفوَّق المستوى الأمنيّ على كلّ المستويات الأخرى وأصبح الأمن هو لبّ سياسة الدّولة، وليس الشّأن العامّ للمواطنين. ويظهر تكثيف حضور القوّة حدّ التّسلّط من خلال اعتماد الرئيس المفرط على قوّة

السلاح (وزارة الداخلية)، وقوّة القانون (وزارة العدل)، وقوّة المال (وزارة المالية).

سبق وأشرت إلى أنّ المحرّض، وعلى عكس خطابه التحريضي، يحافظ في النّهاية على الوضع القائم. ولم يشذَ قيس سعيّد عن القاعدة بتركيزه المفرط على الحاكمية والحكم، وذلك على خطى من سبقه، مع إخراجه من معقول السّياسة إلى لا معقول البسيكولوجيا الجماعيّة والشّخصيّة. حيث واصل التركيز على «الغائية الحكمية» بأكثر هوس واستعاد نفس الممارسات الّتي أدّت إلى تهميش الشّأن العامّ. فكما انفرد مقر مونبليزير بالحكم بعد انتخابات 2011 في حين أُوكل مهمة تسيير الشّأن العامّ لحمادي الجبالي، الّذي كان الحلقة الأضعف للنهضة، وكما عيَّن الباجي قايد السبسي شخصيّة تكنوقراطيّة، الحبيب الصيد، لرئاسة الحكومة، قام قيس سعيّد بدوره بمركزة الحكم في قرطاج ورمى بالشأن العامّ لنجلاء بودن ثمّ لأحمد حشاني لمراقبته. وقد أدى تهميش الشّأن العامّ بعد 2021 إلى وضعيّة غير طبيعية تتمثّل في وجود منظومتين متوازيتين، منظومة قويّة للحاكميّة ومنظومة هشة ومكبلة لتسيير الشّأن العامّ في خدمة الأولى. أصبحت منظومة تسيير الشّأن العامّ في خدمة منظومة الحاكمية وتابعة تماما لها وتنفذ قراراتها. ولكن ليست أية منظومة حاكميّة، أي ليست منظومة سياسيّة، بل هي منظومة تسلط انفعالي لا عقلاني ومن هنا مكمن خطرها على سير إدارة، من المفترض أن تكون الأكثر تجسيدا للعقلانية.

لقد تجاوز قيس سعيّد حدّ المحافظة على الأمر الواقع، تجاوزه عائدا إلى الوراء من خلال التراجعات الخطيرة عن مكاسب مسار تطوّر الدّولة الوطنيّة في تونس. فمن مؤشرات تطوّر الدّولة تراجع وظيفة صناعة الحكم

وتزايد الوظائف المدنيّة مثل تسيير الشّأن العامّ والتحدّيث المجتمعيّ. مقابل ذلك نشهد منذ جويلية 2021 عودة الحاكم إلى مرحلة صناعة الحكم وليس أي حكم. أنّها صناعة حكم الشّخص بسلطات تكاد تكون مطلقة وبمركزة السّياسة حوله على حساب المشاركة السّياسيّة. كما تتطوّر الدّولة نظريا بابتعادها عن التجسيد (L'incarnation) باتّجاه التمثيل (La représentation). لكن على عكس هذا المسار التاريخي، يعود قيس سعيّد إلى منطق تجسيد الشّخص للدّولة وللسياسة وللوطنية وللسلطة وخاصّة لإرادة الشّعب على حساب منطق المؤسّسات وعلى حساب منطق التمثيل. فإرادته هي إرادة الشّعب وقوله هو ما يريده الشّعب. أي إنّنا انتقلنا في تونس من التلاعب بمبدأ التمثيل قبل جويلية 2021، باسم شرعية الأغلبية (المسلمة بالنسبة لانتخابات 2011)، إلى ما هو أخطر، سياسيا، وهو فرض تجسيد إرادة الشّعب، الشّعب «الحقيقيّ» «والنقي» «والصادق» في مواجهة «الخونة» «والعملاء». وتتمثّل خطورته المباشرة سياسيا في إلغاء مبدأ التمثيل عبر الانتخابات والدّيمقراطيّة التّمثيليّة وفصل الشّعب عن السّياسة وإقامة تسلط الشّخص. فالانتقال من التمثيل إلى التجسيد يصاحبه انتقال من منطق شرعية التمثيل إلى منطق القوّة.

هكذا إذن تعمّق الجرح (خيبة الأمل، القلق الاجتماعيّ، تزايد الخوف...) في سياق ما بعد الثّورة منذ انتخابات أكتوبر 2011 وبداية حكم حزب حركة النهضة، وتواصل مع الباجي وحكومة يوسف الشاهد اللذين اكتفيا بتقديم المسكّنات وها هي فاطمة منذ جويلية 2021 سجينة التّحريض والمحرّض خارج كلّ عقل بعد أن زاد الجرح تعفّنا في حين تكتفي هي بالحَكِّ وبلذّته المخادعة. لكن، وإن كان بالإمكان فهم تعثرات

عشرية ما بعد الثّورة في سياق المعقول السّياسيّ، مثل وهم إيديولوجيا الإسلام السّياسيّ لحركة النهضة، أو في إطار فساد المرحلة النّدائيّة وما بعدها ومسكّناتها باسم الدّيمقراطيّة، فإن منطق التّسلّط الانفعالي للمحرِّض يستعصي على العقل. ليس ذلك فقط، بل أنّه مع اندثار حزب النداء ومشتقاته، ومع انهيار القاعدة المجتمعيّة لحركة النهضة، وتراجع مختلف الفاعلين في المجتمع السّياسيّ بما فيهم المنظمات الوطنيّة والمجتمع المدني، أصبح الوضع محكوما أكثر باللامعقول ممّا يفتح الباب أمام التّدمير الذّاتي مع احتمالات جدية للانهيار الشّامل. إنّنا منذ 2011 وصولا إلى قيس سعيّد، في مواجهة نفس المنظومة الّتي تحوم حول الحكم، كهدف والحاكميّة (سؤال، من يحكم؟) كإشكاليّة، وكلّ ذلك على حساب المحكوم. لقد تحوّلت فقط من حاكميّة بعقل سياسيّ يستعمل وسائل القوّة (القضاء والأمن) للتّغطية على تسيُّبه، إلى حاكميّة تسلّطيّة في إطار هيمنة واضحة للعقل الأمنيّ على حساب العقل السّياسيّ الّذي أصبح سجين التّحريض الانفعالي. وفي كلتا الحالتين تمّ تهميش الشّأن العامّ ومصالح المواطن والمواطنات (المحكوم) وعلى رأسها موضوع القلق الاجتماعيّ. والحال أنّ التّوجّه النّظريّ لما بعد الثورة، أي ما كان من الواجب العمل عليه، هو تركيز منظومة ديمقراطية تفاعلية يكون فيها الحكم وأدواته من قضاء وأمن وسيلة للعمل على الشّأن العامّ.

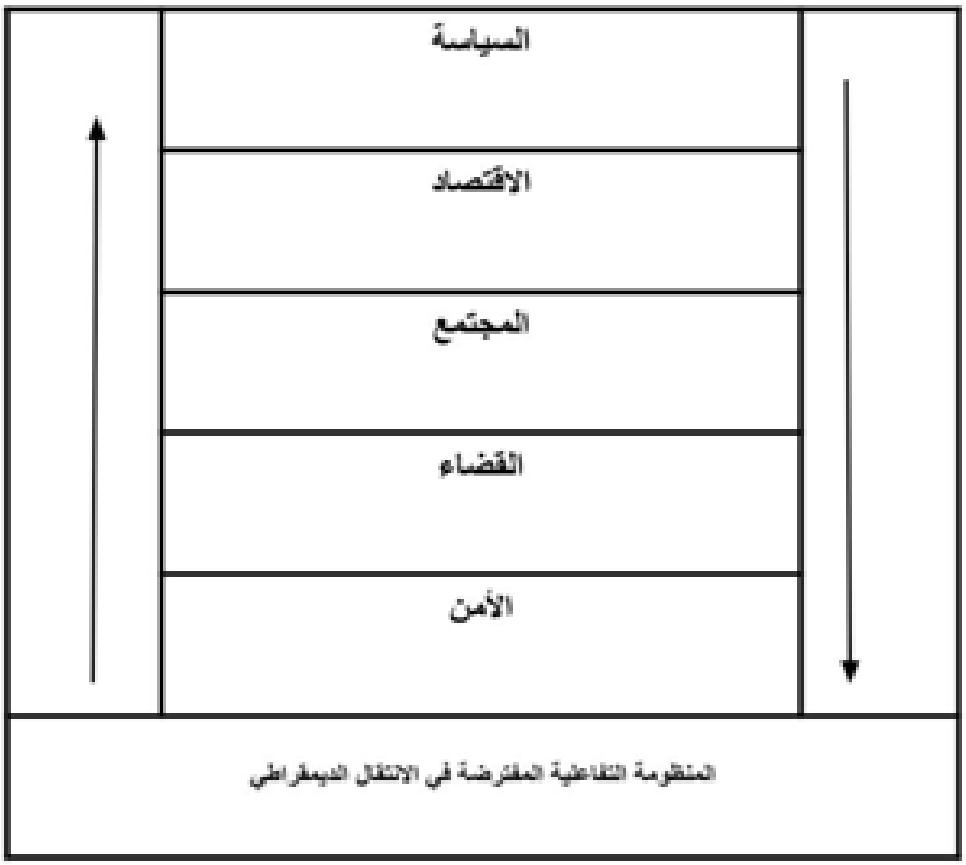

رسم 2: المنظومة التفاعلية المفترضة خلال الانتقال الديمقراطي

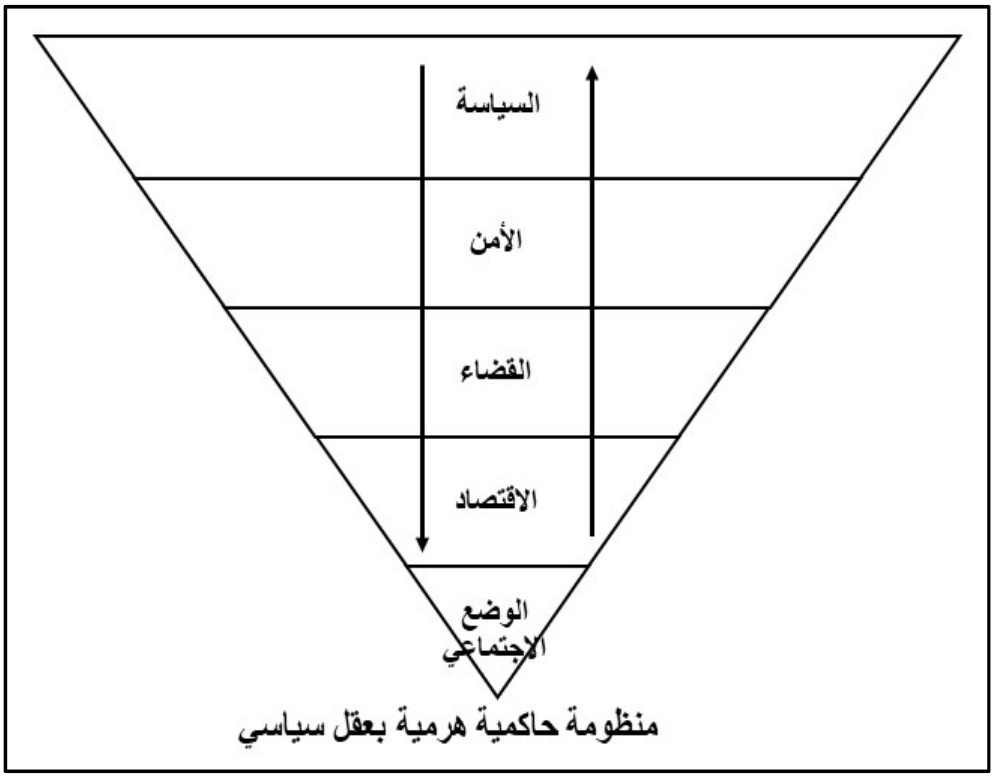

رسم 3: منظومة حاكمية هرمية بعقل سياسي

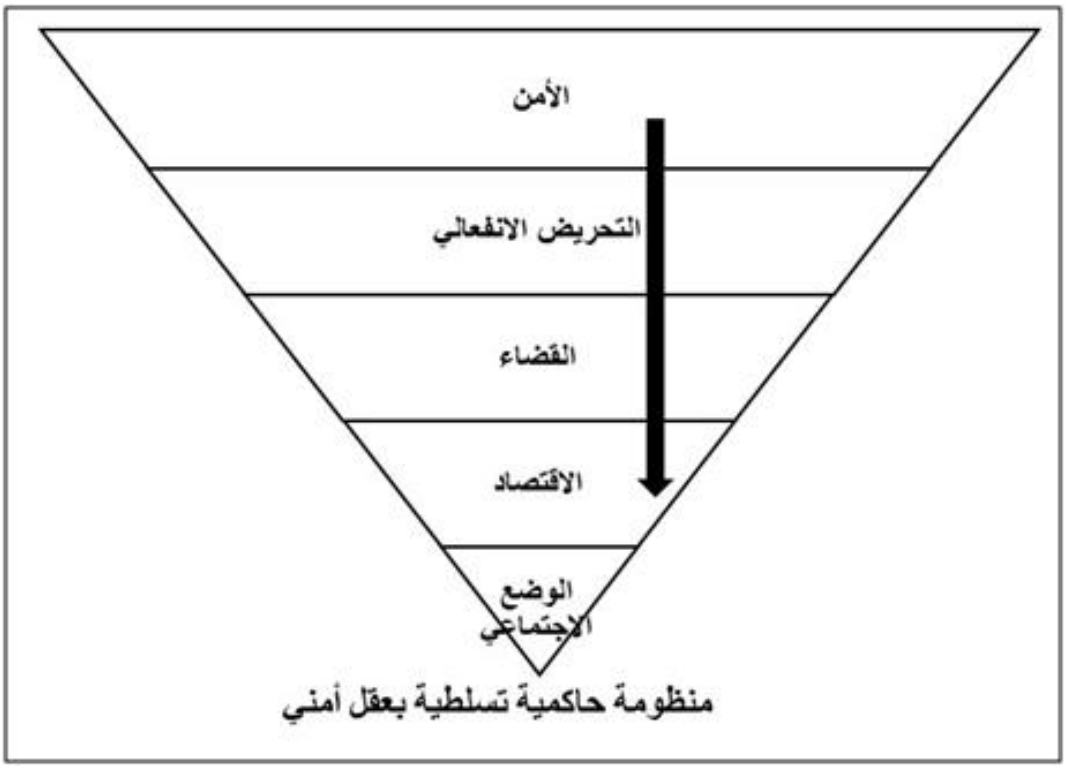

رسم 4: منظومة حاكمية تسلّطية بعقل أمني

ليس من باب المبالغة هنا الحديث عن مسار نحو التّدمير الذّاتي الّذي يرافق تركيز تسلط الشّخصيّة الانفعاليّة في تونس. فقد بدأت العلامات تظهر جليّة في المجال الاقتصاديّ وخاصّة المعيشيّ اليومي للتّونسيات وللتونسيّين. حيث فقدَ الاقتصاد التّونسيّ القدرة على تحقيق نموّ يفتح الباب إمّا تلبية حاجات المواطنات والمواطنين والدّولة. ولئن بدأ مسار التدحرج منذ سنة 2011، إلاّ أنّ الوضع أصبح أكثر خطورة منذ ثلاث سنوات بسبب العجز الكبير في موازنات الدّولة ممّا أدى إلى فقدان الموادّ الأساسيّة. أنّه مسار لتدمير معيشة التونسيّين بسبب التركيز المفرط على الحكم دون أي رؤية حقيقيّة للإصلاح ودون أية قدرة عليه. أنّه تنكيل بالتونسيين والتضحية بهم على مائدة الحكم، حكم الشّخص الواحد. بل أخطر من ذلك، وصل الوضع حدّ ضرب مقومات الاقتصاد الّتي استغرق تركيزها عقودا من الزّمن مثل منظومة الحليب واللحوم وغيرها. كما

وصل اللاّ معقول الاقتصاديّ حدّ فرض تمويل وَهْم الشركات الأهلية على البنوك. ومع تصاعد وتيرة العقاب والانتقام من رجال الأعمال بدعوى مكافحة الفساد في إطار الصلح الجزائي، بدأت تونس تفقد شيئا فشيئا نسيجها المؤسّساتي.

أمّا على المستوى المجتمعيّ، فإنّ خطر المسار التحريضي لنهاية جويلية 2021 يتمثّل في التراجع عن مكتسبات التحديث المجتمعيّ الّذي صاحب بناء الدّولة الوطنيّة وتعزز بعد الثّورة. فالمعروف أنّ حركات التّحريض التسلطي هي حركات ذكوريّة بامتياز لأنّها تمجد القوّة وكلّ ما هو قوي في المجتمع. ونلاحظ أنّ سحابة الذكورة تخيّم على المجتمع منذ استقر الحكم في يد المحرّض. نلاحظ ذلك من خلال تركيبة الحكومة وخاصّة من خلال تركيبية المجلسين النيابيين حتّى تراجع حضور المرأة إلى مستوى التمثيل الرمزي. كما يبدو الخطر محدقا من خلال مواقف قيس سعيّد الضبابية من مبدأ المساواة الّتي يفضّل عليها مبدأ «الإنصاف» بالرّغم من أنهما يتكاملان ولا يتعارضان. من جهة أخرى، تمثّل المرأة، ضمن هذا العقل الذكوريّ للتّسلّط الانفعاليّ المهوس بالقوّة، مظهرا من مظاهر الضّعف وفي حاجة إلى الرّعاية وليس مواطنة مستقلّة بذاتها في إطار المساواة القانونيّة.

بالتأكيد لن تسلم الدّولة وتسييرها الطبيعي من هذا التّوجّه نحو اللاّ معقول الشخصي وهي الّتي من المفروض أن تكون كُلًّا عقلانيا. وهذا ما تمّ بالفعل عبر إقحام مؤسسات الإكراه الأقصى، أي القوّات الحاملة للسّلاح، في متاهات وهم الصّلح الجزائي. فإقحام مجلس الأمن الأعلى في إدارة هذا الصّلح، فيه الكثير من التّنفيه لوجاهة هذه المؤسّسات الّتي تُعنى بالأساس بالمسائل الأمنيّة العليا للدّولة وليس بالاختلالات المالية لهذا

الطرف أو ذاك. ربّما يتمثّل الخطر الأكبر هنا في إفقاد هذه المؤسّسات لعقلانيتها بإقحامها في خيار تحكمه دوافع الرّغبة في العقاب والانتقام أكثر منها حاجة اقتصاديّة ومالية حقيقيّة، والحال أنّها تمثّل إحدى المكونات الأساسيّة لعقل الدّولة. من غير المعقول أيضا أن يتمّ إقحام قوى الإكراه الأقصى فيما يسمّى بصلح، بدأت تتأكد فيه دوافع الابتزاز بالقوة لرجال الأعمال وللمؤسّسات، بعيدا عن عقل القانون والقضاء والحقوق. وهو توجه يتعارض مثلا مع الدور الريادي للمؤسسة العسكريّة التّونسيّة في بناء الدّولة التّونسيّة الحديثة كما بينته في عمل سابق (راجع كتاب الدّولة والثّورة والحداثة).

تُخيفنا اليوم في تونس أيضا مآلات مسار تراجع المعقولية السّياسيّة لصالح اللاّ معقول الانفعالي الّذي يجسده تسلط الشّخصيّة التحريضية. فإن توفرت البدائل لحالات التّسلّط السّياسيّ والمخارج منه (تغيير من عقل الدّولة كما في 7 نوفمبر 1987، أو حتّى تغيير الفرد بآخر)، فإن التّسلّط الانفعالي، في حال لم يتوقف، قد يمر من مرحلة التمكين، أي التمكن من السّلطة، والانتشاء بها، إلى مرحلة التخمر الهستيري إذا توسعت دائرة العقاب والانتقام والإقصاء في ظلّ تحييد القانون والمؤسّسات. ولنا في ذلك العديد من الحالات من التّاريخ المعاصر حيث يتحوّل الحاكم الواحد إلى حالة المغامر المنتشي بالقوة الّذي قد يصل به الأمر إلى إعلان حرب ما ضدّ طرف داخليّ أو خارجيّ. لا نبالغ أيضا إذا تحدّثنا، في حال الفشل وتعمق الإحساس بالقلق الاجتماعيّ، عن إمكانيّة الانتقال من وضعيّة البسيكولوجيا الجماعيّة الانفعاليّة إلى وضعيّة تدافع الغرائز الطبيعة من أجل

البقاء والدفاع عن الوجود كحاجة بدائية أصلية. عندها سوف ننتقل من التمكين الانفعالي إلى حالة توحش قاتمة.

وربّما تزداد احتمالية هذا المنحى التّدميريّ إذا استحضرنا كيفيّة مغادرة هذا الصنف من الحكام للحكم، ولو كان قدومهم إليه في إطار ديمقراطيّ كما حصل في حالات أوروبيّة شهيرة. وحتّى لو بقينا في إطار حكم شعبويّ أقلّ انفعاليّة وهوسا، نرى أنّ خروج الرئيس المحرّض من السّلطة بالانتخابات الحرة والنزيهة والشفافة، يمثل إشكالا للدّولة ولحظة خطر كما لاحظناه في حالة دونالد ترامب في الولايات المتّحدة وجايير بولسونارو في البرازيل. وقد بدأ قيس سعيّد يقدم لنا مؤشرات عن ذلك من خلال تصريحاته الغامضة حول الانتخابات الرئاسية المقبلة. فقوله «لن أسلم الحكم إلاّ لرجل وطني» يعني أنّه هو من يقرر من يعوضه وليس صناديق الاقتراع وأصوات الشّعب. وهو يعني أيضا فتح الباب على مصراعيه لتتنازع الشرعيات على الحكم مع المخاطر الّتي يحملها. يؤكد ذلك بقوله أيضا أنّه لا يرى نفسه منافسا لأحد وأن الحكم ابتلاء، أي أنّه قَدَرٌ له، بالمعنى الديني، وليس خيارا من الشّعب حتّى بالمنطق الديماغوجي. نفهم من هنا أيضا الزج بأغلب رموز المعارضة في السجن في سنة الانتخابات الرئاسية مع فتح تحقيقات قضائية في حقّ عدد آخر. ففي ذلك انتشاء بممارسة العقاب، وفيه أيضا تطهير للمشهد السّياسيّ للانفراد بتجسيد إرادة الشّعب. إنّ الانتخابات الرئاسية والتداول الدّيمقراطيّ على السّلطة تتعارض تمام التعارض مع منطق سلطة الشّخص الّذي يرى في نفسه تجسيدا لإرادة الشّعب وليس مجرّد ممثل لها.

في نفس الوقت، وبعيدا عن السيناريوهات السابقة، يبقى الخوف قائما أيضا من أن يتمّ استغلال مرحلة العبث الحالية، أي المرحلة التحريضية، من طرف عقل الإكراه الأقصى، كمرحلة تحضيرية لعودة التّسلّط في شكل حكم الفرد أو حكم فردي يستند إلى قوانين قاهرة تحاصر الحرّيّات والحقوق باسم عقلانيّة مؤسّساتيّة وباسم الفاعليّة والنّجاعة. فكأنّه يُراد من رداءة الوضع اليوم تهيئة الطّلب المجتمعيّ على حكم فردي قوي يتجه فقط نحو تحريك الاقتصاد ونحو الأمن والانضباط لا أكثر، وتكون فيه قوّة الإكراه الأقصى الأمنيّ هي الوسيلة الأساسيّة باسم دولة القانون. أي العودة فعلا إلى ما قبل الثّورة والحكم الأحادي تحت مسمى النّجاعة الاقتصاديّة، والأمن والأمان والكفاءة. سوف يكون هذا السيناريو بمثابة تأسيس لنموذج دولة الإكراه الأقصى كما في عديد الدّول العربية وذلك على خلاف طبيعة الدّولة الوطنيّة التّونسيّة منذ تأسيسها بعد الاستقلال (راجع كتاب الدّولة والثّورة والحداثة) وكما تصورها المؤسسون. هنا تكون مهمة الفترة القيسيّة وعبثها هي فقط التحضير للعودة لتسلط الفرد القوي النّاجع اقتصاديّا مع المحافظة على ديكور ديمقراطويّ شكلانيّ على خلفيّة حضور قوى للإكراه الأقصى، وذلك بتعلّة إنّنا لم نصل بعد مرحلة النضج الدّيمقراطيّ أو بتعلّة أنّ الدّيمقراطيّة تدخل ضمن المخططات الخارجية الّتي تستهدف الأوطان. ويمثّل ذلك تراجعا كبيرا عن المكتسبات التاريخية للدّولة الوطنيّة في تونس وعودة إلى مختلف المخاطر الّتي هددتها سابقا من انفلات اجتماعيّ وقهر وحيف وحتّى إلى استعادة التطرف الديني لحيويته خاصّة مع الإغراق الحالي للمجتمع في المحافظة. إنّ مثل هذا السيناريو يظل ممكنا وربّما يتسارع قريبا كلّما اقترب موعد انتخابات رئاسية، لكنه حمال لمخاطر عديدة بما فيها مسخ خصوصيّة الدّولة التّونسيّة

حتّى في نسختها البورقيبيّة الّتي تتّجه أكثر نحو الوظائف المدنيّة على حساب الوظيفة الأمنيّة والعسكريّة.

هذه هي إذن أعراض أمراضنا نحن التونسيات والتونسيين ومنها عِلَّة تونس. هذه هي مظاهر تِيهنا في سفرنا السّياسيّ وفي بحثنا عن طريق الخلاص. علينا أن ننظر إلى مختلف هذه الأعراض بشجاعة على أنّها تحيل على مرض فينا لا بدّ من معالجته. كما علينا النّظر مباشرة إلى خلفيات القلق الاجتماعيّ وأعراضه المرضية مثل الحقد والغضب وحتّى تبني اللاّ معقول الانفعالي كبديل سياسيّ، لأن كلّ ذلك يحيل على معاناة حقيقيّة لا بدّ من البحث في أسبابها ومعالجتها وتحصين المجتمع من مخلفاتها. يتطلّب ذلك أوّلا تفادي الحديث عن المعطى المجتمعيّ، أي عن التّونسيّات والتّونسيّين، بكلمات حادة من قبيل «القطيع» أو «شعب متخلف» أو «شعب تافه» أو «شعب رجعي» إلى غير ذلك من النعوت الحادة، لأن في ذلك استعادة لنفس منطق الشّخصيّة التّسلّطيّة. ففيه نفس الاستعمال للروسمة ولمعارضة التّوجّه الباطني وفيه تعميق للتّفكير ثنائيّ القطبية بما يحيل عليه من العقليّة المؤامراتيّة. إلقاء التهم على الشّعب هو شكل من أشكال الإسقاط على الآخر وهو في عمقه إعادة إنتاج لإستراتيجيا الهروب من الذّات، من الأنا، وتحميل المسؤوليّة للآخر، أي الشّعب. فكأننا حوّلنا الشّعب من مستهدَف ومسكين لدى الخطاب التحريضيّ والشعبويّ، إلى متسبّب في كلّ الشّرور ونشمت فيه بسبب خياراته الانتخابية عبر العقاب الّذي يحصل له، أي معاناته اليومية. إنّنا نستحضر هنا نفس الدوافع الانفعاليّة للعقاب وحتّى الشّماتة، لكن ليس لاستهداف الفاسدين والأعداء كما يفعل الخطاب التحريضيّ، بل لاستهداف الشّعب الّذي يمثل

هنا الحلقة الضعيفة. نفس هذا التقييم يمكن سحبه على من يقول «تونس مشات» أو تونس «ما اعطاتنا شيء». لأنّ فيه نفس التّنصّل من المسؤوليّة ونفس التّوجّه الّذي يحمّل مسؤوليّة الفشل والقلق للآخرين، أي تونس باعتبارها هي أيضا حلقة ضعيفة. ضمن هذه الانفعاليّة التعويضية العكسية، يتنزل كذلك الخطاب المعادي للثّورة. إنّ تتفيه الثّورة بعبارات من قبيل «ثورة البرويطة» أو «الرّبيع العبري» أو تحميلها مسؤوليّة صعود الإسلام السّياسيّ إلى الحكم أو حالة الانهيار الاقتصاديّ والاجتماعيّ، يمثل بدوره سمة من سمات الشّخصيّة التّسلّطيّة ولو أنّه يعارض حكم تسلط المحرّض. ففيه استعادة لإستراتيجيا تحميل المسؤوليّة لطرف خارجيّ عوض مواجهة الذّات. فتحاملنا على الثّورة يعطي نشوة تعويضية عن الأنا المكبوت في ظلّ العجز عن مواجهة الذّات لما في ذلك من ألم التذكير بالفشل. قد ينطبق علينا هنا مثلنا الشعبي المشهور، بتصرّف، «خانَنا ذراعنا قلنا الثّورة». إنّ رفض منحى تسلّط المحرّض لا يعني بالضّرورة الوجود في موقع مضاد للشّخصيّة التّسلّطيّة. بل قد نعيد إنتاجها عبر نفس سماتها من أحكام مسبقة وروسمة وتحليل ثنائيّ القطب وروح العقاب والشّماتة، لنستهدف بها من يتحدّث باسمهم المحرّض، مثل الشّعب والدّولة والثّورة. الواقع المحجوب هو إنّنا، نحن التونسيّين والتونسيات كأفراد، هم المرضى وسبب الفشل، ولكن نحن أيضا الحلّ، إذا اقتنعنا بأهميّة مواجهة الذّات والمسؤوليّة عوض الهروب منهما. فالحلّ مجهود شخصيّ في خطاه الأولى ثمّ يشكّل لاحقا إرادة جماعيّة نحو التّغيير السّليم في اتّجاه بناء شخصيّة جماعيّة متوازنة، متصالحة مع ذاتها ومحصنة من الهزات.

من جهة أخرى، ليست الشعوب بطبيعتها متقدمة أو متخلفة، فالنخب والدّولة هي من تصنع الشّعب ككائن جماعيّ عبر صناعة المواطنة عندما تكون لها رؤية واضحة في هذا الاتجاه. أي إنّنا إزاء مهمة تاريخية وتونس، مهما كانت قتامة وضعها الحالي، تعد مهيّأة أيّما تأهيل لصناعة المواطنة كقاعدة للشخصيّة الجماعيّة المتوازنة والمنيعة. فالحلول ممكنة في تونس ولنا العديد من الإمكانات التاريخية، المرتبطة بمسار تشكّل الدّولة الوطنيّة، وكذلك الإمكانات البشرية الحالية. كما أنّ ردّة واقع اليوم ليست لا مكتوبا ولا مؤامرة، بل هي فترات انتكاس شبيهة بما يحصل في عديد البلدان الّتي تشهد تحوّلا هشا في اتّجاه الحرّيّات والحقوق والدّيمقراطيّة وحتّى في الدّول العريقة في هذه التقاليد. نجدها اليوم في بولونيا حيث تراجعت كثيرا حقوق النّساء وكذلك في المجر وفي أمريكا مع دونالد ترامب. ففي جانب ما، يعكس مثال قيس سعيّد والشّخصيّة التّسلّطيّة واقعا أشمل مرتبطا بثغرات الحداثة وهشاشتها في عالم اليوم خاصّة في الدّول الّتي انخرطت في مسار التحديث بشكل مبكّر مثل تونس. فالشّخصيّة التّسلّطيّة المعادية للحرّيّات وللديمقراطية لا تظهر إلاّ في الدّول الّتي حقّقت خطوات هامّة في مسار التحديث ووصلت مرحلة الحرّيّات والتّمثيليّة الدّيمقراطيّة والحقوق كي تهتمّ بمسائل مجتمعيّة وعلى رأسها العدالة الاجتماعيّة وجودة الحياة. فحكم التّحريض الانفعالي هنا يبدو عارضا من أعراض مرض مسار الدمقرطة والحرّيّات. لذلك تعتبر مثل هذه الانتكاسات منتظرة، لكنها تبقى ظرفية لأن قاعدتها، أي التّسلّط التحريضي، غير قادر على التحوّل من التّحريض إلى الحكم، أي من الانفعالات إلى إيجاد حلول حقيقيّة لواقع معاناة حقيقيّة.

لقد أدّت مختلف أخطاء السياسيين وسياق ما بعد الثّورة وانتكاساته إلى تعمّق تيه المواطنات والمواطنين كما يكشف عنه التّعامل مع جملة من المعطيات الّتي تحدّد وجودهم (هنّ) كمواطنات (نين) مثل الحقوق والحرّيّات والدّيمقراطيّة والوضع المعيشيّ والأمنيّ. حيث ترسّخ ما يشبه القناعة، الخاطئة طبعا، بأنّ سوء الوضع الاجتماعيّ والمعيشيّ يعود إلى التّهافت على الحرّيّة وعلى الدّيمقراطيّة وبالتّالي لا بدّ من الخيار بين هذا وذاك، إمّا الحرّيّات والدّيمقراطيّة أو تحسين الوضع المعيشيّ للمواطنين. وهو وضع مناسب للعودة إلى كلّ أشكال التّسلّط الّتي تؤدي في النّهاية إلى ضرب الحقوق بما فيها حقّ التّمتّع بوضع معيشيّ سليم تتوفّر فيه الموادّ الأساسيّة وبأسعار مقدور عليها. أي أنّ وضع القلق الاجتماعيّ قد يدفع المواطن ذاته إلى تعميق هذا القلق عبر انقياده لمسلك نجاة خاطئ. يمثّل هذا السّياق بدوره شكلا آخر من أشكال منحى التّدمير الذّاتي الّذي تسارع مع نهاية جويلية 2021. وهو يستهدف هنا التّونسيّة والتونسيّ في مواطنتهم. ويتزامن هذا الانقياد الجماعيّ الطوعيّ نحو الخلاص الموهوم مع التّوجّه الرسمي لغلق الفضاء العموميّ أمام المواطنين والمواطنات عبر ضرب مبدأ التنظُّم الحزبيّ وعبر هرسلة الإعلام وتجريم حرّيّة التّعبير. أنّه في النّهاية ضرب لأيّة إمكانيّة للتّداول المواطنيّ حول المشاغل الّتي تهم الفعلات والفاعلين الاجتماعيّين حتّى في معيشتهم المباشرة وهو خاصّة ضرب لإمكانية خلق وعي المواطنة والمواطن بذاتها، بواقعها، أي خلق رأي عامّ مستقلّ وفاعل في شؤونه. عديدة هي القوى الّتي تراهن اليوم على هذا التداخل وعلى تعميم تجريم الحرّيّات، مثل تسلط الشّخص المحرّض، أو القوى السّياسيّة الّتي تريد إحياء منظومة ما قبل الثّورة، أو حتّى قوى

عقل الدّولة الّتي تمثّل الإكراه الأقصى، والّتي تحصر الدّولة في منطق القوّة والإكراه مع بعض النّجاعة.

سبق وذكرت بأنّ الأزمة التّونسيّة أزمة متداخلة يمثّل جانبها السّياسيّ المرتبط بالحكم مظهرها البارز ممّا يجعل من هذا البعد، في نفس الوقت، الإطار الضّروريّ للحلّ. أي دون أن يكون هذا السّياسيّ، مثل مسألة الحكم والحرّيّات والحقوق والدّيمقراطيّة، مبتورا عن باقي الشّأن العامّ بما فيه العدالة الاجتماعيّة وجودة الحياة والأمن الاجتماعيّ. إنّ الحلّ يكمن في إيجاد الدّواء النّاجع للقلق الاجتماعيّ الحقيقيّ الّذي يعيشه التونسيون والتونسيات منذ ما قبل الثّورة وذلك في إطار من البناء المواطنيّ الّذي يَضمَن لهم ولهن موقع مواطن، مواطنة الدّولة ومواطن، مواطنة المجتمع. أي مواطن الدّولة في علاقته بالشأن العامّ وبالمصلحة العامّة، ومواطنة المجتمع في فعلهم المشترك مع باقي المواطنين والمواطنات وحتّى في التّعبير عن الرّغبات والحاجات الذّاتيّة. من جهة أخرى، تكشف مختلف مظاهر أزمة ما بعد 2011، عن مدى تشعّبها وتجذّرها في هياكل الدّولة والمجتمع. فالجانب الظرفيّ لما بعد الثّورة يكشف عن وهن دَولتيّ ومجتمعيّ لا بدّ من تلافيه عبر رؤية شاملة تمثّل مشروعا حقيقيّا للإصلاح الشّامل على قاعدة التجديد السّياسيّ. إنّ الرهان الحقيقيّ اليوم يتمثّل في إيجاد الصيغة المثلى الّتي تضمن النّموّ والتنمية من جهة كما تضمن الحرّيّات والحقوق من جهة ثانية وكلّ ذلك في إطار دولة قويّة بمؤسساتها وبقوانينها الدّيمقراطيّة وبنجاعة فعلها. هذا ما سأحاول الإجابة عنه في القسم الثّاني من هذا العمل.